

Distr.
GENERAL

A/53/373
11 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية

حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤- ١	أولا - مقدمة
٣	١٣-٣	ثانيا - الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية
٣	٥- ٣	ألف - جميع البلدان النامية
٤	٩- ٦	باء - آسيا
٥	١١-١٠	جيم - أمريكا اللاتينية
٦	١٢	DAL - أفريقيا
٦	١٣	هاء - البلدان الفقيرة الشديدة المديونية
٧	٦٢-١٤	ثالثا - الاستراتيجية الدولية للديون
٧	٢١-١٤	ألف - أطر التعامل مع مشكلة الديون
٩	٦٢-٢٢	باء - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة التفاوض على الديون
٢١	٧٩-٦٣	رابعا - الاستنتاجات في مجال السياسات الدولية
٢٢	٦٧-٦٦	ألف - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية
٢٣	٨٠-٦٨	باء - محاولات معالجة الدين للبلدان المتوسطة الدخل



المحتويات (تابع)

الصفحة

الجدار

- ١ - الدين الخارجي للبلدان النامية ١٩٩٦-١٩٩٧
- ٢ - الديون الخارجية لخمسة بلدان آسيوية وخمسة بلدان من أمريكا اللاتينية
- ٣٠ - متوسطة الدخل
- ٣١ - الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية ١٩٩٦-١٩٩٢
- ٣٢ - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة
- ٣٣ - توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية، والتي قدمت تقارير، في بلدان منتظمة من آسيا
- ٣٤ - توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولي، والتي قدمت تقارير، في بلدان منتظمة من أمريكا اللاتينية

أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ المبادرات الحالية المتعلقة بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية.

٢ - ويحلل التقرير الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية للبلدان النامية، فضلاً عن النهج الحالية لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية، ويخلص إلى بعض الاستنتاجات في مجال السياسة الدولية بغية تقديم مقترنات بناءً لتحسين استراتيجيات الحلول المتعلقة بالديون الحالية. وينصب التركيز على مشاكل الديون لفتترين من البلدان على وجه الخصوص وهما: البلدان النامية الشديدة المديونة، والبلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وآسيا التي تأثرت بالأزمات المالية الأخيرة. ويستند هذا التقرير إلى التقرير السابق للأمين العام (A/52/290)، ويحلل حالة ديون البلدان النامية من منتصف عام ١٩٩٧ إلى منتصف عام ١٩٩٨ في ضوء المعلومات الأساسية لاستراتيجيات الديون الحالية.

ثانياً - الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية

ألف - جميع البلدان النامية

٣ - يقدر مجموع الديون الخارجية لجميع البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال في منتصف عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٢ تريليون دولار، بزيادة تبلغ ٤ في المائة أو ما يساوي ٧٦ بليون دولار عن عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ١). ويتألف معظم هذا المبلغ من ديون طويلة الأجل (٨ في المائة)، بينما تبلغ نسبة الديون القصيرة الأجل ١٨ في المائة من المجموع. وتمثل القروض المتأنية من صندوق النقد الدولي الفرق. ولا يزال الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة، يمثلان الجزء الرئيسي من الديون الطويلة الأجل، بنسبة ٨٣ في المائة من المجموع، إلا أن حجم الديون الخاصة التي لا تتمتع بالضمان، ازداد بنسبة ١٨ في المائة وزاد نصيبهما من ١٥ في المائة لتبلغ ١٧ في المائة من المجموع عام ١٩٩٦. وفي الوقت ذاته تدهن حجم السندات المتداولة بنسبة ١٣ في المائة وانخفض نصيبها في مجموع الديون الخارجية إلى ١٤ في المائة.

٤ - وتحسن مؤشرات ديون البلدان النامية خلال السنة بصورة عامة، مع انخفاضات هامشية في نسب خدمة الدين إلى الصادرات وكذلك في مجموع الدين القائم إلى الناتج القومي الإجمالي، كما حدث انخفاض أكبر في نسبة مجموع الديون المتداولة إلى مجموع الصادرات (انظر الجدول ١)؛ ويعكس هذا إلى حد كبير النمو السريع في صادرات البلدان النامية، الذي ازداد بنسبة ٦ في المائة خلال العام. وانخفضت بصورة معتدلة الديون القصيرة الأجل كنسبة من احتياطيات النقد الأجنبي خلال عام ١٩٩٧. وهذه الاتجاهات العامة، رغم دلالتها على تحسن مركز الديون في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال عام ١٩٩٧، إلى حد ما، فإنها تحجب مشكلة الديون المستمرة في كثير من البلدان النامية. وبصورة مماثلة فإنها لم تكشف

مشاكل السيولة التي أدت إلى اندلاع أزمة الديون في بعض بلدان شرق آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

٥ - ولم يحدث تغيير بالفعل في التوزيع الجغرافي للديون بين مختلف مناطق البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال خلال عام ١٩٩٧. ومثلث آسيا وأمريكا اللاتينية كلاهما ٣١ في المائة من المجموع، مقارنة بـ ١٦ في المائة بالنسبة لأفريقيا و ١٨ في المائة بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى.

باء - آسيا

٦ - ارتفع مجموع الديون الخارجية الآسيوية بنسبة ٦ في المائة إلى مبلغ يقدر بـ ٦٦٦ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. ومثلث الديون الخاصة غير الممتنعة بالضمان القطاع الأسرع نمواً في الديون الخارجية، حيث ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة أو ٢١ بليون دولار. وارتفع بصورة معتدلة الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة، بينما انخفض بشدة تمويل المستدات بنسبة ٤٠ في المائة. وبصيغة عامة، انخفضت الديون القصيرة الأجل ومجموع خدمات الديون أيضاً. وتبيّن مؤشرات الديون ما يمكن توقعه كمركز مستمر للديون^(٤). وبلغت نسبة خدمة الديون ١٣ في المائة، كما بلغت نسبة مجموع الديون إلى الصادرات ١١٤ في المائة، وبلغت نسبة مجموع الديون إلى الناتج القومي الإجمالي ٣١ في المائة، وبلغت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى احتياطيات النقد الأجنبي ٥٣ في المائة؛ ومع ذلك فكما لوحظ، تحجب هذه الأرقام اتجاهات متعددة على الصعيد القطري.

خمسة بلدان آسيوية أكثر تضرراً بالأزمة الآسيوية

٧ - البلدان الآسيوية الأكثر تضرراً بالأزمة المالية الآسيوية هي (تايلند، إندونيسيا، جمهورية كوريا، والفلبين) التي عانت أزمة سيولة حادة، بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وفي حالة جمهورية كوريا، والفلبين، وتايلند، كشفت مؤشرات الديون التقليدية (نسب الديون إلى الصادرات ومدفوعات الفائدة إلى الصادرات) عن عدم وجود مشكلة ديون خارجية كاملة^(٥) (انظر الجدول ٢). وفي حالة إندونيسيا، تعكس نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات والتي كانت تربو على ٢٠٠ في المائة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧، عن ضائقة مديونية شديدة، قد تتعذر مجرد مشكلة السيولة في ذلك البلد.

٨ - وتعد مؤشرات الديون التقليدية مناسبة لاستخدامها كمؤشر مبكر لإعصار محتمل، بيد أنها لا تعد مناسبة في حد ذاتها لاكتشاف الصعوبات المتعلقة بالسيولة القصيرة الأجل. وتعد نسبة الديون القصيرة الأجل إلى مجموع احتياطيات النقد الأجنبي^(٦) والتي تقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، التي يحل أجل استحقاقها بسرعة إلى حد ما من المصادر الساطة للنقد الأجنبي، أنساب لهذا الغرض. وقد تجاوزت تلك النسبة مائة في المائة في المائة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في حالة إندونيسيا والجمهورية الكورية والفلبين وتايلند. ويبين هيكل أجل استحقاق الديون الخارجية، الذي يتترك بشدة إلى حد الإفراط في آجال استحقاقه القصيرة الأجل، مشاكل السيولة التي تواجهها تلك البلدان. وتتوفر البيانات المتعلقة بديون

المصارف الأجنبية لتلك البلدان، (انظر الجدول ٥) مؤشرًا على ذلك التركيز، ومثلت الالتزامات القصيرة الأجل أكثر من ٦٠ في المائة من المجموع في نهاية عام ١٩٩٧. وتبين هذه الحالات أهمية استخدام تدابير تنبيء بمحاصب السيولة المتوقعة عند تقييم مركز الدين في أحد البلدان.

٩ - وفي حالة ماليزيا، لم تكشف مؤشرات الدين عن أي مشكلة للديون الخارجية، كما يبدو مركز السيولة تحت السيطرة (انظر الجدولين ٢ و ٥) بالرغم من تخفيض عملتها بصورة كبيرة وانخفاض معدل نموها، في أعقاب الآثار الناجمة عن الأزمة في البلدان المجاورة.

جيم - أمريكا اللاتينية

١٠ - شهدت أمريكا اللاتينية زيادة معتدلة في الديون الخارجية تبلغ نسبتها ٣ في المائة أو ٢٢ بليون دولار خلال عام ١٩٩٧، مما وصل بمجموع الديون الخارجية إلى ٦٧٨ بليون دولار، ويعزى هذا إلى زيادة تبلغ ٤ في المائة أو ٢٠ بليون دولار في الديون الطويلة الأجل وزيادة أقل في الديون القصيرة الأجل. ومن حيث معدلات الحجم، بلغت الديون الخاصة وحدها، ثلثي الزيادة بينما بلغ الدين العام والديون غير الممتنعة بالضمان، زهاء الثالث. وكما هو الحال في آسيا، سُجل انخفاض كبير في حجم السندات المتداولة، وأشارت مؤشرات ديون أمريكا اللاتينية عامة إلى استمرار مركز الدين، في المنطقة برمتها، حيث بلغت نسبة خدمة الدين ١٢ في المائة، ونسبة مجموع الدين إلى الصادرات وإلى الناتج القومي الإجمالي، ١٠٣ في المائة و٤٣ في المائة على التوالي، وبلغت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات، ٧١ في المائة. وفي هذه المرة أيضا ظلت تجارب فرادى البلدان متباينة.

خمسة بلدان أكثر تضررًا في أمريكا اللاتينية من جراء الأزمة المكسيكية

١١ - تضررت بصورة خاصة ٥ بلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية من جراء كل من أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمات آسيا ابتداءً من عام ١٩٩٧ (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، وفنزويلا). وتشير البيانات المتاحة بشأن حالة مدiovنة تلك البلدان^(٤) (انظر الجدول ٢) إلى قدر من الضعف المستمر في بعض تلك البلدان. ومع أن مؤشرات الدين التقليدية في المكسيك بدت ثابتة، مع اعتدال حسب خدمة الدين، ومجموع الدين إلى الصادرات ومدفووعات الفائدة إلى الصادرات (وهي نسبة مماثلة لنسبة خدمة الدين)، إلا أن نسبة الدين القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات بلغت ١٣١ في المائة عام ١٩٩٧ (كانت النسبة أعلى من ذلك بكثير عام ١٩٩٦). وفي كل من الأرجنتين والبرازيل، كان عبء الدين كبيراً إلى حد ما خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦. وبالنسبة للأرجنتين بلغت نسبة مدفووعات الفائدة إلى الصادرات ٢١ في المائة ونسبة الدين الخارجية إلى الصادرات ٣١٣ في المائة عام ١٩٩٧. ولم تشر نسبة الدين القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات إلى أي صعوبة في السيولة قصيرة الأجل. أما في البرازيل فكانت نسبة مدفووعات الفائدة إلى الصادرات ٢١ في المائة أيضاً، ومجموع الدين كنسبة من الصادرات ٢٠٩,٨ في المائة عام ١٩٩٧، بينما لم تدل نسبة الدين القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات على أي مشاكل عاجلة تتعلق بالسيولة. وتبدلت شيلي وفنزويلا كلاهما أعباء مدiovنة يمكن تحملها، حيث أسفرت جميع النسب عن مدiovنة معتدلة.

دال - أفريقيا

١٢ - لا تزال أفريقيا تعاني عبئا ثقيلاً للمديونية رغم انخفاض إجمالي مديونيتها الخارجية في عام ١٩٩٦، إلى ٣٢٤ بليون دولار، أي بنسبة ٢ في المائة، ورغم تحسن مؤشرات هذه المديونية. وأظهرت نسبة المديونية المستحقة إلى الصادرات تحسناً وبلغت ٢٥٠ في المائة، لكنها ظلت أعلى من عتبة الـ ٢٠٠ في المائة التي تؤخذ مؤشراً على تضخم المديونية. وتشير نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ونسبة مجموع المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدوث بعض التحسن. غير أن هذا الاتجاه الإيجابي راجع في المقام الأول إلى تحسن أداء الصادرات، بالإضافة إلى بعض الخفض الحاصل في إجمالي المديونية)، ويمكن من ثم أن يكون حالة عابرة لا سيما في ضوء الضغوط التي تدفع أسعار السلع الأساسية نحو الانخفاض جراء الأزمة المالية في آسيا. كذلك، شهد عام ١٩٩٧ تطورات مماثلة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفض حجم المديونية الخارجية الإجمالية بنسبة ٢ في المائة أيضاً (٤,٦ بليون دولار) وبلغ ٢٢٣ بليون دولار. ورغم صلابة أداء الصادرات بلغت نسبة الدين المستحقة إلى الصادرات ٢٠٢ في المائة، وهي نسبة تزيد هامشياً عن عتبة الـ ٢٠٠ في المائة. وبالنسبة لكثرة من بلدان المنطقة التي تعاني أعباء ثقيلة للمديونية، استمر كبر حصة المديونية المتعددة الأطراف يمثل عقبة بوجه تحسين حالة مديونيتها. وتمثل مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية جهداً أساسياً في مواجهة هذه المسألة.

هاء - البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

١٣ - يتمثل جوهر مشكلة المديونية الذي لا يزال مستعصياً على الحل، في عدم وصول مجموعة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية البالغ عددها ٤١ بلداً إلى أوضاع الاستدامة بالنسبة لخدمة الدين. وفي نهاية عام ١٩٩٦، بلغ إجمالي المديونية الخارجية لهذه البلدان ٢٤٥ بليون دولار (انظر الجدول ٣). وعند النظر إلى هذه البلدان مجتمعة، يتضح مدى خطورة عبء المديونية فيها، حيث تربو نسبة مجموع المديونية إلى الصادرات على ٣٠٠ في المائة (وهي نسبة تزيد كثيراً على نسبة الـ ٢٠٠ في المائة المستخدمة كدالة على تضخم المديونية). وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة مجموع المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢٧ في المائة بعد عدة سنوات من تحقيق التحسن. وظللت نسبة خدمة الدين في هذه البلدان أقل عموماً من عتبة الـ ٢٠ في المائة، التي تنبه إلى وجود صعوبات في خدمة الدين، وإن كان مرجع هذه النسبة في الغالب تراكم المتأخرات بشكل كبير الذي يتطور بدوره حتى يصبح مشكلة في بعض الحالات. وبالنسبة للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية تقلب الدين الحكومي والديون المضمونة من الحكومات على هيكل مديونيتها، حيث مثلت في نهاية عام ١٩٩٦ نسبة ٨٠ في المائة من إجمالي المديونية الخارجية لهذه البلدان. وينبئ الحجم الهامشي للديون والسدادات ذات الطابع الخاص الممحض، ولو جزئياً، عن المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في هذه البلدان في تأمين التمويل الخارجي.

ثالثا - الاستراتيجية الدولية للديون

ألف - أطر التعامل مع مشكلة الديون

١٤ - وضعت على مدى العقود القليلة الماضية عدة أطر لتسهيل إعادة التفاوض على الأنواع المختلفة للديون، وفق إجراءات ومبادئ يحددها في معظم الأحوال الدائنين والحكومات الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويجري التعامل مع المديونية الرسمية الثانية في إطار نادي باريس، كما بدأ التعامل في الآونة الأخيرة في عمليات للتخفيف من الديون المتعددة الأطراف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ويعاد التفاوض على ديون المصارف التجارية في إطار نادي لندن، فيما يتولى مرفق تحفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية تقديم التمويل لعمليات إعادة شراء ديون البلدان المنخفضة الدخل للمصارف التجارية.

١٥ - ويعمل نادي باريس وفق عدة مبادئ رئيسية هي: منع حدوث عجز وشيك عن أداء الالتزامات؛ كفالة اعتبارات المشروطية والرصد المستمر عن طريق تنفيذ برامج تكيف مع صندوق النقد الدولي؛ كفالة التقاسم العادل لعب المديونية بين الدائنين على أساس قرارات تتخذ بتوافق الآراء؛ كفالة أسبقية للائمان الجديد (الذي لم تعاد جدولته) على أساس أجل الانعقاد. ويترك قرار السعي إلى إعادة الجدولة للبلد المدين. ولا بد أن يسبق اتفاق إعادة الجدولة تنفيذ برنامج تكيف لصندوق النقد الدولي. وفي سياق هذا البرنامج يجري بمساعدة الصندوق تقدير الفجوة في التمويل وال الحاجة إلى تعديل شروط المديونية القائمة^(٤).

١٦ - وفي إطار نادي لندن، يعاد التفاوض على الديون السيادية المدينة للمصارف التجارية تحت توجيهات لجنة استشارية أو لجنة توجيهية مخصصة تشكل بوجه عام بعد توقيف المدين عن السداد. وعلى غرار الحال في نادي باريس، لا بد من حيث المبدأ أن تنفذ البلدان المدينة برئامجا للتكيف مع صندوق النقد الدولي قبل موافقة نادي لندن على نظر الدين. ووفقا لنفع اللجنة الاستشارية المصرفية يتوصل المدين إلى اتفاق مع الدائنين الرئيسيين يحرri التأكيد فيه على مجموعة شروط (أو قائمة خيارات) تعرض في وقت لاحق على مجتمع الدائنين المصرفيين بأكمله للموافقة أو الرفض.

١٧ - ومن ناحية أخرى، اتجهت الاستراتيجيات الدولية للديون، بخطى بطئ في بداية الأمر، إلى التسلیم بضرورة خفض المديونية في حالات الإعسار للتخلص من تضخمها وإتاحة إمكانیات الاتصال لل الاقتصاد المدين. ولزم انتصاً عدة سنوات قبل أن يوافق الدائnen على شطب جزء من مديونية البلدان المعنية. إلى أنه ابتداء من قرار الأونكتاد ١٦٥ (الدورة التاسعة) الذي اتخذه في عام ١٩٧٨ وأوصى فيه بشطب ديون البلدان الفقيرة للمؤسسة الإنمائية الدولية، وافق نادي باريس في عام ١٩٨٩ على أن يخمنض (بالقيمة السارية) ثلث الديون غير التساهلي للبلدان المنخفضة الدخل بموجب شروط تورنتو، ثم نصفها في عام ١٩٩١ بموجب شروط لندن، ثم بنسبة ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٥ بموجب شروط نابولي، وأخيراً بنسبة ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٧ بموجب شروط ليون (وإن كانت هذه النسبة لا تتطبق إلا على عدد محدود).

من البلدان المؤهلة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية). وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشرحية الدنيا، سمح نادي باريس أيضاً ببعض الخفض في المديونية عن طريق تحويلات الديون. وعلى اعتبار أن تكرار عمليات إعادة الجدولة يتضمن تكاليف على البلد المدين ويensem بالتالي في زيادة تراكم المديونية، قرر نادي باريس في عام ١٩٩٧ العمل بمفهوم تخفيض مجموع المديونية (بدلاً من مدفوعات خدمة الدين) وأتاح بذلك مخرجاً من تكرار دورات إعادة الجدولة.

١٨ - ورغم إحراز بعض التقدم في التعامل مع الديون الثنائية الرسمية، ظل كثير من البلدان الفقيرة يعاني في مطلع التسعينيات مصاعب جمة في خدمة ديونه المتعددة الأطراف، التي كانت تتمتع، من حيث المبدأ، بمركز تفضيلي بين جميع فئات الديون^(٥). وفي عام ١٩٩٦ اعتمدت مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وقدمت إطاراً يمكن بموجبه خفض المديونية المتعددة الأطراف للبلدان المؤهلة في فترة زمنية مدتها ستة أعوام.

١٩ - وفي إطار كل من نادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، يضع الدائتون قواعد وإجراءات دقيقة لعمليات تخفيف المديونية تتعلق بأهلية البلد المعني وحجم ونوع المديونية التي يجري تخفيفها. وربما كانت أشد هذه الشروط صرامة الشروط الموضوعة في سياق مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تتطلب عمليات معقدة لتحليل استدامة خدمة المديونية (يصطلط بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وتحتاج أيضاً إلى فترة أطول لإثبات الأداء. وقد تكون هذه الشروط ناجحة عن قلة التمويل المتاح للمبادرة الذي يعيق تنفيذ عمليات سخية وسريعة لتخفيف ديون عدد كبير من البلدان في فترة زمنية قصيرة.

٢٠ - وببدأ نادي لندن، بصورة تدريجية أيضاً، في تخفيض ديون المصارف التجارية في سياق التعامل مع أزمة الديون السيادية في الثمانينات. وقامت المرحلة الأولى لهذا التعاون، في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨، على أساس عمليات لإعادة جدولة الديون وتوفير سيولة إضافية وقائمة خيارات سوقية، فأمكن التوصل عن طريقها إلى عدد محدود من عمليات الخفض الطوعي للديون بتحويلها إلى أوراق مالية مخصومة، أو مبادلة الديون بمحض في الملكية، أو إعادة شراء الدين. ومع ذلك أسفرت هذه الاستراتيجية عن زيادة الالتزامات التعاقدية للمديونية، وأسهمت في تدني حساسية الأسواق إزاء ملاءة المدينين وأطلالت أمد تأخير استعادتهم العاملة لسبل وصولهم إلى أسواق رأس المال. وبحلول عام ١٩٧٨، انتهت جميع المصارف الرئيسية إلى تعزيز قواعدها الرأسمالية ودعم احتياطياتها المعدة لمواجهة خسائر المديونيات، بينما اتجهت المصارف الأصغر حجماً إلى بيع قروضها الخامدة في أسواق ثانوية. وبذلك توفرت الموارد اللازمة لإجراء عمليات كبيرة لتخفيف الدين. وفي عام ١٩٨٩ أعلنت خطة برادي مصحوبة بالتزامات رسمية غير مسبوقة وعلى الأخص من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومؤسسات بريطون ووذ لدعم عمليات خفض الدين وقتاً لأشعارها في الأسواق الثانوية^(٦) وم肯 هذا النهج القائم على الأسواق كثيراً من البلدان المدينة من إجراء تخفيضات في مديونياتها الخارجية بخصم مهم.

- وتحتفل الأزمات المالية في التسعينيات، وخاصة الأزمات الحاصلة في المكسيك وبعض بلدان أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥، وفي بعض بلدان شرق آسيا في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧، عن الأزمات المالية في الثمانينيات من ناحية أن المديونية كان يتحملها أساساً مدينتون من القطاع الخاص قبل دائندين من نفس القطاع، حيث كان هؤلاء الدائنين في حالة المكسيك مثلاً يتمثلون في مجموعة متنوعة من حاملي السندات. وتعين مواجهة هذه الأزمات بكتفالت ضخمة حشدتها صندوق النقد الدولي ومعه، في معظم الأحوال، حكومة الولايات المتحدة من أجل الحيلولة دون عجز البلدان المدينة الرئيسية عن أداء التزاماتها.

باء - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة التفاوض على الديون

١ - الديون الرسمية

٢٢ - حسبما لوحظ من قبل، يجري إعادة التفاوض على الديون الرسمية في إطار كل من نادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وفي عام ١٩٩٨، اهتم مجتمع المانحين بتتجديد الجهود الرامية لتخفيض عبء الديون على البلدان الفقيرة. وفي قمة برمنغهام للبلدان الصناعية الثمانية الرئيسية المعقدة في أيار/ مايو ١٩٩٨، قدمت توصيات لشطب جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو اتخاذ إجراءات على نفس الشاكلة لصالح أقل البلدان نموا التي أحرزت تقدماً في تنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي (في نهاية عام ١٩٩٧ كانت أقل البلدان نمواً تدين بمبلغ ١٦ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل حوالي ١٣ في المائة من إجمالي مديونيتها الخارجية الطويلة الأجل). ولاحظت مجموعة البلدان الثمانية أيضاً ضرورة تخفيض مديونية البلدان الفقيرة (بما فيها المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية) في أحوال ما بعد الصراع حتى يمكن إطلاق الموارد المطلوبة للمراحل المبكرة لعملية التأهيل الاقتصادي.

نادي باريس

٢٣ - اتسمت أنشطة نادي باريس في عام ١٩٩٧ بالاعتدال وأبرمت فيه مجموعة أقل من اتفاقيات إعادة الهيكلة مقارنة بالأعوام الأسبق: بلغت ٧ اتفاقيات في عام ١٩٩٧ مقابل ١٥ اتفاقاً في عام ١٩٩٦ و ١٨ في عام ١٩٩٥. وحتى تموز/ يوليه ١٩٩٨ أعاد ستة بلدان أخرى التفاوض على ديونه مع نادي باريس. وينم هذا التباطؤ في أنشطة نادي باريس عن خروج عدد كبير من البلدان من مرحلة إعادة الجدولة أو إبرامه اتفاقيات متعددة السنوات لإعادة الجدولة. ومن جملة البلدان البالغ عددها ٣٨ بلداً التي خرجت أو ينتظر أن تخرج من نادي باريس^(٤) (أي أصبحت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها بعد انتصاء فترة التسوية بدون الحاجة إلى تخفيض إضافي)، تلقى ١١ بلداً معاملة تتعلق بمجموع الدين^(٥). ويقدر أن ٢٩ بلداً أجرت سابقاً عمليات لإعادة الهيكلة مع نادي باريس ربما تعاود اللجوء إلى هذه العملية مجدداً (٢٦ من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وثلاثة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا). وعليه، ستصبح عمليات إعادة الجدولة في إطار نادي باريس في المستقبل على البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بالدرجة الأولى في سياق المبادرة المتعلقة بها.

٤ - وفي عام ١٩٩٧ قدرت القيمة الإجمالية لعمليات إعادة جدولة الديون في إطار نادي باريس بمبلغ ٦,٣ مليار دولار على وجه التقرير. ومن جملة البلدان المدينة السبعة التي أجرت عمليات إعادة جدولة خلال هذه السنة، كان الأردن وحده خارج مجموعة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ومن المنتظر أن يخرج من عملية إعادة الجدولة عقب إنجازها. أما البلدان الستة الأخرى فتنتهي جميعها إلى طائفة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تعامل بموجب شروط نابولي وهي: أثيوبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ومدغشقر، واليمن، وتحصل على خفض بنسبة ٦٧ في المائة من مدفوعات خدمة الدين المطلوب منها الوفاء بها خلال فترة التسوية، بينما جرى تخفيض مدفوعات خدمة الدين لكل من غينيا والكامeroon (التي يرتفع فيها نسبياً معدل الدخل الفردي) بنسبة ٥٠ في المائة.

٥ - واعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٨، قامت ستة بلدان أخرى بإعادة التفاوض بشأن ديونها. وحصلت السنغال على معاملة خروج تتعلق بمجموع الدين بخفض بلغ ٦٧ في المائة، بينما حصلت نيكاراغوا ورواندا على نسبة خفض قيمتها ٦٧ في المائة في مدفوعات خدمة الدين. وطبق نادي باريس للمرة الأولى شروط ليون التي أتاحت خفضاً بنسبة ٨٠ في المائة في مدفوعات خدمة الدين في حالي كوت ديفوار وموزامبيق. وبالنسبة لموزامبيق بذل الدائنون جهوداً استثنائية ووافقو على تجاوز نسبة الخفض البالغة ٨٠ في المائة آخذين بعين الاعتبار ارتفاع مستوى تضخم مديونية هذا البلد. وبالنسبة لاوغندا التي تلقت في عام ١٩٩٥ معاملة تتعلق بمجموع الدين (بتخفيض بلغت نسبته ٦٧ في المائة) جرى "رفعها" إلى نسبة ٨٠ في المائة (أي أجري لها خفض إضافي في الدين للوصول به إلى نسبة تعادل ٨٠ في المائة).

٦ - وفي عام ١٩٩٧ انضم الاتحاد الروسي إلى نادي باريس كبلد دائئن. وسيجري تقويم مطلب الاتحاد الروسي على البلدان المدينة بسعر صرف تاريخي قيمته ٦٠ روبل للدولار إلا أنه سيجري تخفيضها بنسبة خصم مسيقة تطبق عند معالجة هذه المطالب في نادي باريس. وسيأخذ هذا الخصم بعين الاعتبار الأحوال المالية والاقتصادية للمدينين بحيث تتلقى أفق البلدان أعلى نسب الخصم (ويمكن أن تصل هذه النسبة في بعض الحالات إلى ٨٠ في المائة). وبإضافة إلى الخصم سيقدم الاتحاد الروسي تخفيضاً من الديون وفتاً لشروط نادي باريس.

مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونة

٧ - تستند مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونة^(٤) إلى الآية الحالية لتخفيض المديونية بما فيها نادي باريس. وفي حالة عجز عمليات تخفيض المديونية في إطار نادي باريس (أو أي معاملة مماثلة من جانب الدائنين الثنائيين أو الدائنين التجاريين الآخرين) في إطار شروط نابولي المعتادة (أي بنسبة خفض ٦٧ في المائة) عن التوصل إلى تحقيق استدامة الوفاء بالمديونية في نهاية المرحلة الأولى لسنوات التكيف والإصلاح الثلاث (نقطة القرار)، ينظر في اتخاذ إجراءات معززة خلال مرحلة ثانية تتكون من ثلاث سنوات تشمل، تعميق عملية التخفيف من جانب نادي باريس (بخفض يصل إلى ٨٠ في المائة) ودعم مرحلتي بالسيولة يقدمه دائتون متعددو الأطراف. وفي نهاية المرحلة الثانية (نقطة الاستكمال) تمدد عملية خفض الديون المحسنة المتعددة الأطراف شريطة أن يكون البلد المدين قد أوفى بمعايير الأداء ذات الصلة. وعند

هذه النقطة تنفذ أيضاً في إطار نادي باريس عملية تتعلق بمجموع الدين، بمعنى تخفيض إجمالي المديونية.

٤٨ - ويقوم تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية على تحليل الاستدامة في خدمة الدين للبلدان المدينة. وبعد هذا التحليل بصورة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع البلد المعنى، وفي بداية التحليل تحدد مؤسسات بريتون وودز نطاقات مستهدفة لمستويات الاستدامة في خدمة الدين بنسبة تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ في المائة فيما يتعلق بقيمة المديونية إلى الصادرات محسوبة بالقيم السارية، وبنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة، فيما يتعلق بقيمة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات. وثمة معيار آخر يتمثل في نسبة القيمة الحالية للديون إلى الإيرادات الحكومية، وهي ٢٨٠ في المائة (فضلاً عن شروط أخرى تتصل بنسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ٢٠ في المائة، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ٤ في المائة).

٤٩ - وثمة مجال لإدخال مزيد من التحسينات في منظوم الاستدامة في خدمة الدين^(١٠). وعلى وجه العموم، لا بد أن تكون المعايير وال نطاقات المستهدفة مرتبة بالقدر الذي يمكنه لإدخال الأحوال المختلفة للمديونية في الاعتبار وتلاؤها على مخاطر استثناء البلدان التي تحتاج بالفعل إلى درجة ما من درجات تخفيف المديونية من نطاق هذه المبادرة. ومعنى ذلك أنه لا بد في بعض الحالات من إيلاء الاهتمام لتطبيق هدف الاستدامة في خدمة الدين بأقل من النطاقات المشار إليها، إذا ثبت بوضوح أن البلدان المديونة لا تستطيع تحمل مدفوعات المديونية تزيد عن حد معين يتعارض مع النمو الطويل الأجل وأهداف التنمية البشرية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، تعتبر فترة السنوات الست المقسمة إلى مراحلتين مدة طويلة إذا أخذ بعين الاعتبار جهود التكيف التي تبذلها بالفعل البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ورغم تخفيض مدة المرحلة الثانية لبعض البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي حصلت في نادي باريس على معاملة تتعلق بمجموع الدين قبل بدء تنفيذ المبادرة، يمكن القول بأنه في المستطاع التوصل إلى اتفاق في غضون سنة واحدة على الأكثر بعد نقطة القرار بخصوص جميع عمليات التخفيف النهائية لديون هذه البلدان.

٥٠ - ويمكن إيلاء الاعتبار أيضاً للمشاكل التي قد يواجهها عملياً كثير من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية عند تطبيق منهجية تحليل الاستدامة في خدمة الدين، ولاحتياجاتها المتعلقة بالحصول على مساعدة تقنية في هذا الشأن. ولا بد أن يكون بمقدور هذه البلدان أن تشارك على قدم المساواة في عملية تنفيذ المبادرة وينبغي أيضاً التشديد على مبدأ ملكية المدينيين لتحليل الاستدامة في خدمة الدين. وثمة حاجة أكيدة لتعزيز قدرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية على إجراء هذا التحليل وتقدير الآثار المترتبة على تخفيف المديونية ووضع استراتيجيات مستقبلية للتمويل والإقراض تدخل في سياق سياساتها العامة للاقتصاد الكلي وأهدافها الإنمائية. وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود التي يبذلهاazonkstad، عن طريق نظامه المعنى بإدارة الدين والتحليل المالي الذي يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان المديونة على إدارة ديونها باستخدام أدوات محسوبة لتحليل المديونيات. وسيجري تعزيز هذا النظام في المستقبل

بربطه بنموذج استراتيجية الديون الذي يستخدمه البنك الدولي في تحليل الاستدامة في خدمة الدين؛ ويعمل به حالياً ٥٥ بلداً منها ٢١ من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٣١ - وبحلول منتصف عام ١٩٩٨، تابع عشرة من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية استعراض الحالات الخاصة بها في إطار المبادرة (انظر الجدول ٤). وحظيت بنن والستفال باتفاقات خروج من نادي باريس بعد أن أثبتت قدرتها على الاستدامة في خدمة المديونية ومن ثم جرى استبعادها من الحصول على مزيد من التخفيف. وبالنسبة للبلدان الثمانية الأخرى تحدد كل من عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كنقطة قرار لهما، على أن تحصل هذه البلدان إلى نقطة الاستكمال بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. ويشير الجدول الزمني للتنفيذ حسب المعلومات المتاحة حتى الآن إلى وجود ثلاثة بلدان على الأكثر تستفيد في عام ١٩٩٨ من تخفيف الديون في نطاق المبادرة، وأقل من ثلاثة بلدان تستفيد بها في الأعوام التالية حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يسم هذه العملية بالبطء الشديد خاصة مع وجود ٤١ بلداً من هذه البلدان إجمالاً، حتى وإن لم تكن جميعها مؤهلة للحصول على التخفيف.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصبحت أوغندا أول بلد يصل إلى نقطة الاستكمال. وبالإضافة إلى "رفعها" من جانب نادي باريس للوصول إلى نسبة خفض قدرها ٨٠ في المائة، جرى تأمين تمويل مجموعة التخفيف الخاصة بها بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار. وتقدر القيمة الإجمالية لتخفيف الديون بالنسبة للبلدان الخمسة الأخرى الفقيرة الشديدة المديونية (وهي بوليفيا وغيانا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وموزambique) بمبلغ ٥ بلايين دولار على وجه التقرير، تحتاج منها موزambique وحدها زهاء ٢,٩ بلايين دولار.

٣٣ - ويصور مثال موزambique الجهود الاستثنائية التي يمكن أن تكون مطلوبة من جانب المقرضين لتقديم تخفيف في المديونيات يؤدي في مرحلة لاحقة إلى تحقيق الاستدامة في خدمة الدين. وبعد مناقشات مطولة وافق مقرضو نادي باريس على تقديم تخفيف من المديونية يتجاوز نسبة الخفض المنصوص عليها في شروط ليون التي تبلغ ٨٠ في المائة، بما في ذلك منح موزambique معاملة خاصة تتصل بالفترة اللاحقة على أجل انعقاد الدين. وأعادت التبرعات المقدمة من المانحين الثنائيين في سد الفجوة التمويلية، وقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة تتجاوز حصتيهما. ومن المنتظر أن تتمكن موزambique عند الوصول إلى نقطة الاستكمال خاصتها في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وبالتالي تخفيف الإجمالي للمديونية الذي حصلت عليه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، من تخفيض ديونها الخارجية من ٥,٦ بلايين دولار بالقيمة السارية في نهاية عام ١٩٩٦، إلى ١,١ بلايين دولار، مما يسم أيضاً في تخفيض المدفوعات السنوية لخدمة الدين إلى أقل من ٢٠ في المائة من حصائل الصادرات.

٣٤ - وتشير البيانات المحرزة حتى الآن إلى أن عملية إعداد مشاريع التمويل في إطار المبادرة يمكن أن تكون عملية صعبة ومستمرة لوقت. كما أن المؤشرات المتعلقة بحجم الأموال المتاحة للمبادرة تشير القلق بشأن احتمالات قلة التمويل المتوفر لتنفيذها. وقد أتاح صندوق النقد الدولي أموالاً في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية - تشمل الموارد المقدمة من حساب الموارد

لتمويل المrfق، وتبرعات خاصة من ستة بلدان مانحة - يصل إجماليها إلى ٢٩٠ مليون من وحدات السحب الخاصة، إلا أنها تقل على ما يبدو عن المبلغ المحدد لتقديم المساعدة التي التزم بها صندوق النقد الدولي للبلدان المعلن عن أهليتها حتى الآن. وحول البنك الدولي مبلغ ٧٥٠ مليون دولار من الإيرادات والفوائض الصافية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لحساب الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، واستضف المنحة المنتظرة من المؤسسة الإنمائية الدولية أيضاً مبلغ ٧٠٠ مليون دولار؛ وهو ما يعتقد أنه كاف لتغطية حصة البنك في عملية تخفيف الديون المقترحة للبلدان الثمانية التي ثبتت أهليتها في نطاق المبادرة. واعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدم ١٥ من المانحين الثنائيين أو تعهدوا بتقديم تبرعات للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع للبنك الدولي بمبلغ يربو على ٢٠٠ مليون دولار.

٤٥ - غير أن الأزمة الحاصلة في شرق آسيا أدت إلى زيادة الطلب العالمي على الموارد والمساعدة، وهو ما يوجد مخاوف من أن يتسبب ذلك في زيادة انخفاض الأموال المتاحة لتقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة. وعلى سبيل المثال، أبدى القلق من أن تؤدي المساعدة المقدمة من البنك الدولي إلى بلدان شرق آسيا إلى تقليل الإيرادات والفوائض الصافية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تعد أحد مصادر تمويل الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٤٦ - إن تأمين التمويل الضروري للتنفيذ الشامل للمبادرة والبيت السريع في الحالات التي تمسها، قضية بالغة الأهمية. لأن أي عجز في التمويل سيؤدي إلى مزيد من التباطؤ في التنفيذ وسينطوي على مخاطرة استبعاد بعض البلدان الفقيرة الشديدة المديونية من نطاق المبادرة. ومن الممكن أيضاً توضع أهداف الاستدامة في خدمة الدين عند مستويات عالية للغاية مما يهدد استراتيجيات الخروج التي أتت بها المبادرة.

٤٧ - وفي اجتماع وزراء مالية دول الكمنولث المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أشار وزير المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى ضرورة إعطاء زخم قوي لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. واستهدفت مبادرة المملكة المتحدة المعروفة "المديونية" في عام ٢٠٠٠: تكلبات موريشيوس" القيام بحلول عام ٢٠٠٠ على الأقل بربط جميع البلدان الفقيرة المؤهلة بعملية مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والتوصل بحلول هذا الوقت إلى قرارات محددة بشأن مبالغ التخفيف من المديونية وشروطها لما لا يقل على ثلاثة أرباع هذه البلدان. وتضمنت المبادرة أيضاً مقترنات بشأن الأخذ بتفسيرات أكثر مرونة لقواعد نادي باريس (على سبيل المثال، تطبيق عمليات التخفيف من الديون بعد أجل انعقاد الدين، عند الاقتضاء)، وتحصين مدة سنوات الأداء المست بالنسبة للبلدان التي تقدم سجلات أداء قوية، وإعطاء البلدان الدائنة صوتاً أقوى في عملية التفاوض. وأشار في الاجتماع إلى فكرة قيام صندوق النقد الدولي ببيع الذهب كآلية محتملة لزيادة مساهمات الصندوق في المبادرة. وفي وقت لاحق، أُبْنِي على عام ٢٠٠٠ باعتباره عاماً مستهدفاً في إطار المبادرة، من جانب لجنة التنمية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ومن جانب مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الرئيسية في قمة برمنغهام المعقدة في أيار/مايو ١٩٩٨.

٤ - الديون التجارية

إعادة شراء الديون وسندات برادي⁽¹¹⁾

٣٨ - في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧ أسفرت البرامج المدعومة رسمياً و عمليات المبادلة السوقية المرتبطة بها إلى تخفيض مديومنة البلدان النامية إلى المصادر التجارية بمبلغ ٥٣,٢ بليون دولار، بما يعادل ٢٣ في المائة من الديون المستحقة للمصادر التجارية وقيمتها ٢٣١,٢ بليون دولار. وسدد ثمانية عشر بلداً من البلدان محدودة الدخل ١٤,٦ بليون دولار من جملة ١٨,٢ بليون دولار تشكل متاخرات في مدفوعات أصول الديون والفوائد المستحقة للمصادر التجارية في إطار مرافق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية، ثم في إطار خطة برادي في وقت لاحق. وخفض خمسة عشر من البلدان المتوسطة الدخل ٢٠ في المائة من ديونه للمصادر التجارية البالغة ٢١٣ بليون دولار.

٣٩ - وفي ١٩٩٧، أبرم أربعة بلدان منخفضة الدخل اتفاقيات لتخفيض الديون وخدمة الديون مع مصارف تجارية. وأتاحت الاتفاقيات الموقعة في إطار خطة برادي، مع المساهمات المالية المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية وبعض المانحين الثنائيين، لكتوت ديفوار تخفيض مديومنيتها للمصادر التجارية بمبلغ ٤,١ بليون دولار بالقيمة الإسمية، أو ما يقرب من ٦٣ في المائة من مجموع المبلغ المعاد هيكلته، ومكنت فيبيت نام من تخفيض ديونها للمصادر التجارية بمبلغ ٢٣٧,٦ مليون دولار تعادل ٣٠ في المائة من جملة المبالغ المعاد هيكلتها. وأبرمت توغو اتفاقاً برعاية مرافق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية أتاح لها شطب ٢٨,٩ مليون دولار من الفوائد المتاخرة وإعادة شراء ٤٦ مليون دولار من الديون بقيمة ١٢,٥ سنتاً للدولار الواحد. وأبرمت البوسنة والهرسك في إطار نادي لندن اتفاقاً لإعادة هيكلة ١,٣ بليون دولار مديومنيات للمصادر التجارية؛ حيث جرى التسماح عن الفوائد المتاخرة، وتبادل أصول الدين المستحقة وقيمتها ٤٠٠ مليون دولار بسندات غير مرتهنة بضمادات إضافية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار وهو ما أتاح أيضاً ربط المدفوعات بالأداء الاقتصادي.

٤٠ - وتمثل تطور هام خلال السنتين الأخيرتين في مبادرات سندات برادي التي قامت بها بعض البلدان المتوسطة الدخل. ففي ١٩٩٦، تبادلت المكسيك والفلبين ٤,٤ بليون دولار من سندات برادي بسندات غير مضمونة طويلة الأجل. وفي ١٩٩٧، سحبت الأرجنتين وإيكوادور والبرازيل وبنما وفنزويلا ١٠,٤ بليون دولار من سندات برادي المضمونة عن طريق مبادرات بسندات طويلة الأجل غير مضمونة، وذلك بأسعار مخفضة على أساس أسعار السوق الثانوية. وتظهر عمليات المبادلة هذه ثقة المستثمرين الأجانب المتجددة في تلك البلدان، إذ أن نطاق الإقبال على السندات الصادرة عن البلدان المتوسطة الدخل كان محدوداً بدرجة هائلة في أثناء السنتين الأخيرتين. وقد جنت البلدان المدينة فائديتين من هذه العمليات: يمكن استخدام الضمان المفروج عنه للوفاء بالتزامات أخرى، وبما أن عملية المبادلة تجري بتخفيض على أساس أسعار السوق الثانوية، فإن الدين المتبقى يخفض بصورة متناسبة.

٤١ - وقد أدت برامج تحويل الدين دورا هاما أيضا في إعادة جدولة الدين التجاري في الماضي، لكن هذا النشاط تناقص حديثا. وقد قلل الاهتمام بهذه البرامج إذ أن تزايد أسعار السوق الثانوية قلل من التخفيض الذي كان يمكن أن يحصل عليه المستثمرون؛ ووجهت برامج محددة للشخصية كانت مرتبطة بهذا النشاط نحو صكوك أخرى أو أصبحت في تضاؤل؛ وسمحت عمليات إعادة التناقص بشأن الدين في إطار خطة برادي بمزيد من المرونة. ولم تتفق برامج تحويل الدين من أجل حفظ الطبيعة تتناقص هي أيضا مع مرور الوقت، لكن مبادرات الدين الأخرى مقابل التنمية ازدادت في عام ١٩٩٧، ومن المرجح أن ينتقل مجال تركيزها في المستقبل إلى المطالبات المقدمة من الدائنين الرسميين.

استراتيجيات الدين الحديثة في حالات البلدان المتوسطة الدخل

٤٢ - تتيح أزمات الدين في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتايلند، وجمهورية كوريا، وإندونيسيا، في ١٩٩٧، طائفة متنوعة من التجارب في معالجة أزمة الدين. ولأسباب الأزمات في هذه البلدان بعض الجوانب المتشابهة وكذلك بعض الفوارق الملحوظة. إن الطرق التي تم اتباعها صوب التسوية النهائية لمشاكل الدين متنوعة على نحو مدهش. وفضلا عن ذلك، فإن نوع الدين الذي يتطلب إعادة جدولة كان مختلفا: في حالة المكسيك، اتّخذ الدين شكل سندات حكومية قصيرة الأجل، في حين كان في البلدان الآسيوية الثلاثة الأكثر تأثرا في شكل دين قصير الأجل حصل عليه القطاع الخاص من مصارف أجنبية.

المكسيك (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)

٤٣ - لقد نشأت أوجه العجز الكبيرة في الحسابات الجارية خلال السنوات السابقة مباشرة للأزمة عن نشاط القطاع الخاص. وكانت ميزة ناحية القطاع العام عندئذ متوازنة عموما رغم أن النواقص الحكومية كانت تمول جزئيا بواسطة سندات قصيرة المدى مغرب عنها بالدولار (TESOBONOS). ونظرا للعجز الكبير في الحساب الجاري، فإن النمو الاقتصادي البطيء وسعر الصرف المقيّم تقريباً زاداً بوضوح، فقد بدأ المستثمرون يعربون عن القلق، خاصة عقب بعض الأحداث السياسية المزعزعة للاستقرار. ولم تجر تسوية أسعار الصرف إلا بعد أن هبطت الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى مستوى منخفض إلى أقصى حد في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وفي أعقاب تعويم البيزو في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، أدى نقص الثقة لدى مستثمرى الأوراق المالية إلى تعجيل إعادة إلى الوطن واسعة النطاق للاستثمارات المالية. في هذه الحالة، ونظراً لمستوى الاحتياطيات العملات الأجنبية، الذي كان أدنى بكثير من مستوى الالتزامات القصيرة الأجل - كان مجموع الاحتياطيات العملات الأجنبية يبلغ ٦ بلايين دولار في حين بلغت الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل ٧٤,٦ بلايين دولار شاملة ديانا مشتركاً بين المصارف بمبلغ ٤٤,١ بلايين دولار - واجهت الحكومة المكسيكية بسرعة تقاصاً حاداً في السيولة.

٤٤ - أولت حكومة الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لتطور الأزمة المكسيكية فنظمت، أولاً، مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ١٨ مليون دولار في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، دون تدخل مباشر من صندوق النقد الدولي. وحين لم يكف ذلك لوقف فوز المستثمرين الناجم عن استمرار تجاوز قيمة الالتزامات القصيرة الأجل الاحتياطيات من العملات الأجنبية، قادت الولايات المتحدة عملية إسعاف متكاملة بمبلغ ٥١,٨ بلايين

دولار كان دور صندوق النقد الدولي فيها بارزاً. وعندئذ، أصبحت مجموعة التدابير كبيرة بالقدر الكافي لكي توفر تغطية كاملة للالتزامات الدين المستحقة السداد (إذا تم تجديد الديون المشتركة بين المصارف وتتسنى بذلك التغلب على الأزمة). وتمكنت المكسيك بسرعة من استعادة الوصول إلى أسواق رأس المال ومن القيام بعمليات تسديد مبكرة للقرض المقدم من الولايات المتحدة، رغم أن ركوداً شديداً تلى ذلك في عام ١٩٩٥، وصحبه انكماش مقابل لنسبة ٦% في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٤٥ - لقد كانت عملية الإسعاف ملحوظة من حيث أنه لم يكن هناك أي محاولة لإعادة تشكيل تركيبة الدين، وذلك على وجه الاحتمال، لأن الدين كان إلى حد بعيد في شكل سندات منتشرة على نطاق واسع فيما بين مستثمري الأوراق المالية. لقد كان سيتعذر إلى أقصى حد التعرف على الدائنين وتنظيم آلية يمكن بواسطتها التفاوض بشأن إعادة التشكيل، وكانت مشاكل فرادى المستثمرين سيستحيل التحكم فيها.

تايلند (١٩٩٧)

٤٦ - في حالة تايلند، دجمت الأزمة، جزئياً، عن حالة متدهورة للحساب الجاري، مثلما حدث في المكسيك. وكان أيضاً هناك سعر ثابت قد يكونأسهم في فقدان متزايد للقدرة التنافسية، إذ أن البهت التايلندي كان مثبتاً بالنسبة للدولار الذي كانت قيمته في ازدياد. وشملت الأسباب الأخرى لأوجه العجز المتزايدة تباطؤ الطلب على الصادرات التايلندية في الأسواق الدولية، ولا سيما الصادرات الإلكترونية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة المحلية. وبإضافة إلى ذلك كان ثمة استثمار مفرط في الأصول الاحتقارية، مثل العقارات والأسم، مما جعل المصارف والمؤسسات المالية عرضة للتاثير بتباطؤ النشاط الاقتصادي. وكان ذلك ينم، جزئياً، عن تنظيم وإشراف غير صارميين بالقدر الكافي، لكن وكذلك عن ازدهار الاتتمان الذي كثيراً ما ينبع إلى حفز هذه الاستثمارات. وقد بدأ تنامي دين القطاع الخاص في ١٩٩٣ تقريراً، حين أنشئ مرفق بانكوك المصرف في الدولي، وتواصل حتى عام ١٩٩٧ إذ انتهز الوكلاء المحليون فرصة أسعار الصرف الأجنبية المنخفضة نسبياً. وقد وفر سعر الصرف الثابت أيضاً تأميناً ضمنياً للمشترين في السوق، الذين لم يروا أن ثمة أي حاجة للحد من الاقتراض الأجنبي. وقد جعل المستوى المرتفع للدين الخارجي الخاص وغير المقيد من خفض قيمة البهت خياراً مؤلماً تم تجنبه إلى أن كادت الاحتياطيات من العملات الأجنبية تستنفد في الدفاع عن سعر الصرف. وفي تلك الحالة، كانت قيمة الاحتياطيات القابلة للاستخدام زهيدة لأن الجزء الأكبر من مجموع الاحتياطيات كان ملتزماً به في إطار عقود متعلقة بفترات مقبلة. وتم تعويم البهت في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٤٧ - وكما حدث في حالة المكسيك، فقد المستثمرون الثقة في الاقتصاد التايلندي وسارعوا إلى تصفيه استثماراتهم وإعادتها إلى الوطن قبل حدوث عجز محتمل عن الدفع واستنفاد الاحتياطيات من العملات الأجنبية. وعلى خلاف ما حدث في حالة المكسيك، التي كانت دوعاً ما غير عادية والتي قامت فيها دولة عظمى بدور قيادي في توفير السيولة، قام صندوق النقد الدولي في الحالة التايلندية بأداء الدور الرئيسي في معالجة الأزمة. وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٧، تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ١٦,٧ مليارات دولار، لم تكن كافية لتغطية التزامات القطاع الخاص القصيرة المدى وهي بمبلغ ٣١,٩ مليارات دولار^(٦) في نهاية ١٩٩٧ (لم يكن للقطاع العام، في الواقع، التزامات قصيرة المدى).

٤٨ - ولتسوية الأزمة، اتبعت الحكومة نهجاً ذا جانبيين. أولاً، أعيد تشكيل القطاع المالي الذي كان له نصيب الأسد من الدين القصير الأجل للقطاع الخاص (٢٨ في المائة، أي ٢٦ بليون دولار في نهاية ١٩٩٧) فأغلقت عدة مؤسسات مفلسة (أغلقت ٥٦ من ٥٨ شركة مالية). وتم أيضاً تعزيز التنظيم والإشراف. وفي نفس الوقت، وفرت الحكومة ضماناً للودائع في النظام المالي بغية تضادي أزمة في النظام ذاته. وبغية جلب التمويل الذي من شأنه أن يوفر السيولة، ومواصلة إعادة تشكيل النظام المالي، أزالـت الحكومة الحدود المفروضة على ملكية الأجانب للمؤسسات المالية التايلندية وسمحت بفترـة عشر سنوات من الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك يجري حالياً تحسين قوانيـن الإعـسار، التي يتذرـع بموجـبها إلى أقصـى حد على الدائـنين أن يقدمـوا مطالبـاتهم، ويشـمل ذلك قوانـين حبسـ الرهن. بـيد أن التقارـير الصحفـية الحديثـة تـشكـك في استـعداد المستـثمرـين الأجانـب للاشتراكـ في ملكـيـة المؤسـسـات المـالـيـة المـحلـيـة في الظـروف الـراـهـنة بـدون نوعـ من الدـعم من جـاذـبـ الحكومةـ التـايـلـانـديـة^(١٣).

٤٩ - وتمثلـ الجـانبـ الثـانـي لـلـاستـراتـيـجـيـةـ فيـ عدمـ منـحـ القـطـاعـ الخـاصـ غـيرـ المـالـيـ أيـ ضـمانـ أوـ دـعمـ مـالـيـ منـ القـطـاعـ العـامـ وـفيـ إـرـغـامـهـ بـذـلـكـ عـلـىـ التـفاـوضـ مـباـشـرـةـ مـعـ الدـائـنـينـ بشـأنـ إـعادـةـ تـشـكـيلـ الـدـينـ. وـسيـسـهـلـ قـانـونـ الإـعـسـارـ الجـدـيدـ عـمـلـيـةـ التـفاـوضـ. أـمـاـ مشـكـلةـ الـدـينـ القـصـيرـ الأـجلـ، فـهيـ أـقـلـ حـدـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـقـطـاعـ الخـاصـ غـيرـ المـالـيـ، إـذـ أـنـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ هـيـ التـيـ تـعـاـقـدـتـ بـشـأنـ الـقـدـرـ الأـكـبـرـ مـنـ هـذـهـ الـلتـزـامـاتـ.

٥٠ - ستـكونـ تـكـلـفةـ الـحـلـ مـرـتفـعةـ جـداـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـكـومـةـ، وـذـلـكـ بـسـبـبـ الـمـصـرـوـفـاتـ التـيـ يـنـطـويـ عـلـيـهاـ توـفـيرـ السـيـولـةـ لـلـقـطـاعـ الـمـالـيـ فـيـ أـثـنـاءـ الـأـزـمـةـ، وـتـكـلـفةـ ضـمانـ الـمـوـدـوـعـاتـ، وـتـكـلـفةـ إـعادـةـ تـشـكـيلـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الـوـاقـعـةـ فـيـ أـزـمـةـ وـتـجـدـيدـ رـأسـ مـالـهاـ.

٥١ - وفيـ أـثـنـاءـ الـأـزـمـةـ، تـبـيـنـ أـنـ عـاـئـقاـ رـئـيـسـياـ لـلـاتـعاـشـ الـاـقـتـصـادـيـ كانـ يـتـمـثـلـ فـيـ عـدـمـ توـفـرـ التـموـيلـ لـلـتـجـارـةـ. وـمـثـلـماـ حدـثـ فـيـ حـالـتـيـ جـمـهـورـيـةـ كـوـرـيـاـ وـإـنـدوـنـيـسـيـاـ، كـانـ الـمـصـارـفـ الـدـولـيـةـ غـيرـ مـسـتـعدـةـ لـقـبـولـ اـتـتـمـاتـاتـ التـجـارـةـ الـمـسـحـوـبـةـ عـلـىـ مـصـارـفـ تـايـلـانـدـيـةـ لـكـنـهاـ كـانـتـ تـمـانـ بـشـدـةـ أـيـضاـ فـيـ الـقـيـامـ هـيـ نـفـسـهاـ بـمـنـجـعـ الـاـتـمـانـ التـجـارـيـ. وـلـمـ يـسـمـعـ ذـلـكـ بـتـموـيلـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـقـصـيرـةـ الـأـجـلـ منـ رـأسـ الـمـالـ الـمـتـدـاـولـ لـشـرـكـاتـ تـايـلـانـدـيـةـ عـدـيدـةـ، وـهـوـ تـموـيلـ كـانـتـ الـحـاجـةـ إـلـيـهـ قـائـمةـ مـنـ أـجـلـ زـيـادـةـ إـنتـاجـ الصـادـراتـ.

جمهورية كوريا (١٩٩٧)

٥٢ - لقدـ كـانـتـ حـالـةـ جـمـهـورـيـةـ كـوـرـيـاـ، مـنـ جـوـابـ عـدـيدـةـ، مـعـاـلـلـةـ لـحـالـةـ تـايـلـانـدـ: كـانـ الـقـدـرـ الأـكـبـرـ مـنـ دـينـ الـقـطـاعـ الخـاصـ مـنـ نـصـيبـ النـظـامـ الـمـالـيـ. بـيدـ أـنـ ذـلـكـ نـجـمـ عنـ الـقـيـودـ الـمـفـرـوـضـةـ عـلـىـ الـاـقـتـراضـ مـنـ الـخـارـجـ مـنـ جـاذـبـ الـقـطـاعـ الخـاصـ غـيرـ المـالـيـ. وـكـانـ شـوـءـ الـأـزـمـةـ مـمـاثـلـاـ لـمـاـ حدـثـ فـيـ حـالـةـ تـايـلـانـدـ ذـلـكـ. وـفـيـ التـسـعـيـنـاتـ، اـزـدـهـرـتـ بـسـرـعـةـ مـجـمـوعـاتـ مـؤـسـسـاتـ الـأـعـمـالـ لـجـمـهـورـيـةـ كـوـرـيـاـ (CHAEPOLS) بـوـاسـطـةـ تـموـيلـ مـنـ مـصـارـفـ مـحـلـيـةـ أـصـبـحـتـ ذـاتـ نـفـوذـ قـويـ فـيـهاـ (بلغـ مـتوـسـطـ نـسـبـةـ الـدـينـ إـلـىـ الـأـسـمـ الـعـادـيـةـ زـهـاءـ ٤٠٠ـ فيـ الـمـائـةـ فـيـ ١٩٩٧ـ). وـاقـتـرـضـتـ الـمـصـارـفـ بـصـورـةـ مـكـثـفـةـ فـيـ الـخـارـجـ بـسـبـبـ أـسـعـارـ الـصـرـفـ الـأـجـنبـيـةـ الـمـغـرـيـةـ، وـأـقـرـضـتـ الـأـمـوـالـ لـشـرـكـاتـ حـرـيـفـةـ. وـحـيـنـ هـبـطـتـ مـعـدـلاتـ النـمـوـ الـاـقـتـصـادـيـ فـيـ ١٩٩٦ـ وـ١٩٩٧ـ، كـانـ بـعـضـ

مجموعات مؤسسات الأعمال الكورية الكبرى عاجزاً عن الوفاء بالالتزامات الدينية وفي حالة افتقار للسيولة أو إفلاس، مما تسبب بدوره في ضغط كبير على المصارف إذ أن أكبر حرفاء تلك المصارف لم يعودوا قادرين على الوفاء بالالتزاماتهم. ونتيجة لتزايد القروض التي توقفت خدمتها وتدور الوضع المالي للمصارف المحلية، ازدادت إعراض المصارف الدائنة الأجنبية في أثناء ١٩٩٧ عن تجديد القروض القصيرة الأجل المشتركة بين المصارف. وأصبحت العملات الأجنبية نادرة وظهرت مشكلة سيولة، مما أدى بالحكومة إلى إضفاء طابع تحرري على القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وتسهيل وصول الشركات المحلية غير المالية إلى الائتمان الأجنبي.

٥٣ - وفي ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، تم عقد اتفاق احتياطي لصندوق النقد الدولي سجلت قيمته رقماً قياسياً إذ بلغت ٢١ بليون دولار وشكل جزءاً من مجموعة تدابير إسعاف دولية بمبلغ ٦٠ بليون دولار. وبما أن مجموع الالتزامات القصيرة الأجل كان يقدر بمبلغ ٦٨,٤ بليون دولار^(١٤)، فإن مجموعة التدابير قد غطت وبالتالي ٨٨ في المائة من تلك الالتزامات. وبسبب النقص الحاد في العملات الأجنبية واحتمال ظهور حالة عجز عن الدفع، تم صرف بعض الأموال فوراً عقب الاتفاق على مجموعة التدابير. إن مدى استنساب سياسات الائتمان المتشددة وأسعار الصرف المرتفعة في حالة جمهورية كوريا، نظراً لدرجة النفوذ المرتفعة التي تتمتع بها شركاتها الخاصة، يتجاوز نطاق هذا التقرير. ويكتفي القول بأن أسطلة عديدة طرحت في هذا الصدد. وتم في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ تعويم اللوون الكوري. وفي ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، أنشأ صندوق النقد الدولي مرفق الاحتياطي التكميلي، وفي ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، نظم بسرعة التمويل لجمهورية كوريا عن طريق آلية الدفع الأسرع هذه بغية تغادي عجز جمهورية كوريا الوشيك عن دفع مستحقات الدين. وقد صمم مرفق الاحتياطي التكميلي لتوفير مساعدة مالية بسرعة للبلدان التي تواجه صعوبات في مجال المدفوعات الخارجية بسبب احتياجات كبيرة للتمويل القصير الأجل نتيجة لفقدان مفاجئ لثقة الأسواق.

٥٤ - توخي النهج الكوري لتسوية أزمة الدين القصير الأجل الناجم عن أزمة الثمانينيات. اجتمع فريق تفاوض كوري بلجنة التوجيه للمصارف الدائنة الدولية من أجل التفاوض بشأن إعادة تشكيل الدين القصير الأجل. وتم التوصل لاتفاق مؤقت مع بعض المصارف الدائنة في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ لتجديده بعض القروض القصيرة الأجل، ثم في ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ تم التوصل إلى اتفاق عام مع مجموعة تتألف من ١٣ مصرفاً من كبار المصارف الدائنة الدولية بشأن خطة لتحويل آجال استحقاق زهاء ٤٠ بليون دولار من القروض القصيرة الأجل (غير شاملة الائتمان التجاري) إلى قروض أطول أجالاً. ووافقت تلك المصارف أيضاً على موافقة تجديد القروض القائمة إلى حين يتم الاتفاق على جميع التفاصيل. وكان من المقرر أن يتم إكمال اتفاقيات إعادة التمويل بحلول شهر آذار / مارس ١٩٩٨، على أن تكون موافقة الدائنين طوعية. ولدى حلول أجل ١٧ آذار / مارس ١٩٩٨ المقرر للاتفاقيات المتعلقة بإعادة تمويل الدين القصير الأجل، كان قد تم الاتفاق على إعادة التشكيل مع ١٣٤ مصرفاً من ٣٢ بلداً، ويفesti هذا الاتفاق مجموع ٢١,٩ بليون دولار تم تحويلها إلى قروض ذات آجال استحقاق تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات. وقد خفض ذلك العنصر التصريح الأجل لمجموع الدين من ٤٤ في المائة من الدين الكلي في نهاية

٢٠ إلى ١٩٩٧ في المائة في نهاية آذار / مارس ١٩٩٨. وكجزء من الاتفاق، أصدرت الحكومة سندات لغطية ضمان القروض المعاد تمويلها. وتابعت الحكومة إعادة تشكيل الدين بإصدار تعليمات إلى المصارف بأن تتخذ ترتيبات لإعادة تشكيل الشركات المدينة التي تمر بأزمة.

٥٥ - ستكون تكاليف تسوية أزمة الدين مرتفعة بالنسبة لحكومة الجمهورية الكورية، إذ أنها تشتمل على ضمان القروض المعاد تمويلها وتكلفة إعادة تشكيل القطاع المالي وتتجدد رأس مال المؤسسات المالية. وقد قامت الحكومة، في وقت ما، بضمان مودوعات القطاع المالي، ويمكن أن يتبيّن أن تكلفة ذلك مرتفعة أيضاً. وكما حدث في حالة تايلاند، فإن عدم توفر الائتمان لقطاع التجارة زاد من صعوبة الالتحاش بسبب عدم توفر رأس المال اللازم لتمويل الائتمان المعجل للصادرات.

إندونيسيا (١٩٩٧)

٥٦ - تتطوّي الحالة الاندونيسية على بعض أوجه التشابه مع أزمة الدين لكل من تايلاند وجمهورية كوريا، ولو أن حدوث الأزمة يمكن أن يعزى بقدر كبير إلى آثار العدوى، إذ أنّ الحالة في هذا البلد في وقت اندلاع الأزمة كانت قائمة على أساس تقليدية بدت سليمة إلى حد بعيد.بيد أن نقصان هامة كانت موجودة في تنظيم اشتغال النظام المالي وفي الإشراف عليه ونجم عنها، كما حدث في تايلاند وجمهورية كوريا، وحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الاقتصاد ككل. ومؤشرات الدين في الحالة الاندونيسية أسوأ بقدر ما هي عليه في الحالات الأخرى، الأمر الذي يشير احتمال أنّ الأزمة قد تشكل الآن حالة إفلاس أكثر من كونها مشكلة سيولة.

٥٧ - وعقب تعويم البيت التايلاندي في ٢ تموز / يوليه ١٩٩٧، واجهت اندونيسيا (وعدد من البلدان الأخرى في المنطقة) ضغطاً على عملتها. ونتيجة لذلك، تم تعويم الروبية في ١٤ آب / أغسطس ١٩٩٧. وفي ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ٣٨ بليون دولار، شملت ترتيباً احتياطياً بمبلغ ١٠,١٤ بليون دولار وضعه صندوق النقد الدولي. ويقدر الدين القصير الأجل للقطاع الخاص الاندونيسي بـ ٨٠ بليون دولار^(١٥)، وهكذا فإنّ مجموعة تدابير الإسعاف غطت ٤٨ في المائة تقريباً من الدين القصير الأجل للقطاع الخاص.

٥٨ - بيد أنه لم يتم التقييد بضرامة باتفاق صندوق النقد الدولي، وفي ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، أبرم اتفاق منتج. وفي هذه المرة أيضاً، لم ينفذ البرنامج بدقة رغم أن عدداً هاماً من التدابير المتفق عليها قد اتخذت. وقد انتقد البرنامج كلاماً لأنهما تجاهلا الحاجة إلى تسوية أزمة الدين. وفي الحقيقة، فنظراً لمؤشرات الدين المفزع بخصوص إندونيسيا، فإن من المرجح أن الاستقرار الاقتصادي لم يصبح ممكناً بدون اتفاق لإعادة تشكيل الدين. وفي ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، ذكر مسؤول إندونيسي سام أنّ عدة شركات سوف تحتاج إلى "توقف مؤقت" في خدمة ديتها الخارجي، مشيراً بذلك تحفّفات من تأجيل محتمل لدفع الديون الاندونيسية. وفي نهاية الأمر، لم يصدر أي قرار رسمي بالتأجيل. وفي ٩ آذار / مارس ١٩٩٨

حدّر مدير صندوق النقد الدولي من الخطر الذي سيتهدد برنامج الإسعاف إن لم يتم التقييد بأكثر دقة باتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في مستقبل قريب. وبدأت مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق منتج يتضمن أحكاماً تتعلق بمعالجة الحكومة لازمة الدين. وتم أخيراً في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إبرام مذكرة إضافية لاتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مع صندوق النقد الدولي، وبحلول ذلك التاريخ تم الاتفاق إلى حد بعيد على إطار العمل المتعلق بالاتفاق بشأن إعادة تشكيل الدين، وذلك بين فريق تفاوض إندونيسي ولجنة توجيه المصارف الدائنة، مع قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم مساهمة في المفاوضات.

٥٩ - وبحلول ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كان الإطار للتفاوض بشأن إعادة تشكيل الدين قد اتخذ شكلاً شديد الشبه بالخطة التي وضعتها المكسيك كجزء من الحل التفاوضي مع مصارفها الدائنة في ١٩٨٢. وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن إعادة تشكيل الدين المشترك بين المصارف، وديون الشركات، والالتمانات التجارية. وبدأ تنفيذ الخطة اعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وهي تتمحور حول مؤسسة جديدة، هي وكالة إعادة تشكيل الديون الإندونيسية. وستعمل هذه الوكالة ك وسيط وستؤمن إمدادات من العملات الأجنبية للشركات الخاصة التي تشتهر في الخطة. وستدفع الشركات بالعملة المحلية إلى تلك الوكالة ما يقابل القيمة الدولارية لديتها القصير الأجل وفقاً لسعر صرف محدد بصورة مسبقة، وستقوم الوكالة بالدفع إلى المصرف الدائن بالدولارات. ولن تقدم الوكالة تلك الخدمة إلا إذا قام الدائنوون بتحويل القروض القصيرة الأجل للشركات إلى قروض تتراوح آجال استحقاق دفعها بين سنة واحدة وأربع سنوات. ومشاركة المؤسسات المديونة طوعية وتقتضي التفاوض بين الشركة المديونة ودائنيها. وكجزء من الاتفاق، وعدت المصارف الدائنة بالإبقاء على التمويل التجاري للشركات الإندونيسية عند المستويات التي كانت قائمة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. وكانت المصارف الإندونيسية مطالبة بتسديد كل الديون التي فاتت تاريخ استحقاق سدادها، في خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ (وهي تقدر بمبلغ يصل إلى ٤,٥ مليار دولار). وسيضمن مصرف إندونيسي كلاً من القروض المعاد تمويلها وخطوط الالتمان التجاري الجديدة. ووفقاً لأحد التقارير، يحتمل أن يغطي الاتفاق ٨٠ مليون دولار من ديون القطاع الخاص.

٦٠ - وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٨، وافق مانحو إندونيسيا الدوليون في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٨، استجابة للاضطرابات الاقتصادية المتواصلة، على تقديم مبلغ ٧,٩ مليون دولار الذي لم يسبق له مثيل، في شكل معونة في خلال عام ١٩٩٨. وقد تلت إعلانات التبرع هذه مجموعة إجراءات إضافية بمبلغ ٦,٢ مليون دولار لصندوق النقد الدولي شملت، حسب ما تم الإبلاغ عنه إعادة جدولة طوعية و "غير رسمية" للدين الرسمي قام بها نادي باريس^(١).

٦١ - وكما حدث في حالي تايلند وجمهورية كوريا، فقد كان لتلاشي التمويل التجاري تأثير سلبي على عملية التكيف والالتعاش. ومن الملحوظ أن الاتفاق تضمن أحكاماً متصلة بتوفير التمويل التجاري.

٦٤ - ستكون تكلفة أزمة الدين مرتفعة بالنسبة للحكومة، وستشمل الضمان المقدم بموجب خطة الوكالة الإندونيسية لإعادة تشكيل الدين، فضلاً عن تكلفة توفير السيولة لنظام المصرفي وإعادة تشكيل القطاع المالي وتجديد رأس مال المؤسسات المالية. وفي آذار / مارس ١٩٩٨، قدر المحللون أن تجديد رأس مال القطاع المصرفي وحده سوف يكلف ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار.

رابعاً - الاستنتاجات في مجال السياسات الدولية

٦٥ - إن الدين بقصد العودة حالياً على جدول الأعمال الدولي بوصفه مشكلة فاقعة الخطورة. ومن مصادر القلق بالنسبة للمجتمع الدولي ببطء عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وتواتر حدوث الأزمات المالية التي تؤثر في البلدان المتوسطة الدخل عقب إدماجها السريع في الأسواق المالية العالمية. وقد تم التقدم بمقترن لإنشاء لجنة مستقلة، تعين بموجب اتفاق بين الدائنين والمدينين لتقدير استدامة ديون البلدان النامية^(١٧). ويتمثل أحد العوامل المؤدية لفشل الظاهر في معالجة مشاكل الدين بطريقة سريعة في عدم كفاية مستوى التمويل لتخفيض الديون أو لمجموعات إجراءات الإسعاف المتعلقة بالديون.

٦٦ - وكما يمكن أن يتبيّن من المناقشة أعلاه، يظل صندوق النقد الدولي محور النهج الدولي لمعالجة مسألة الديون، سواء في إطار نادي باريس أو نادي لندن أو مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية أو مجموعات تدابير الإسعاف الحديثة الخاصة بديون البلدان المتوسطة الدخل. وليس من المرجح أن تتغير تلك الحالة في مستقبل منظور إذ أن مجتمع الدائنين الدوليين يعلّق أهمية على الدور الذي يؤديه صندوق النقد الدولي في مجالين اثنين:

(أ) منع سلوك يشكل مخاطر معنوية من جانب البلدان المديونة، وذلك بفرض ورصد برامج تكيّف على تلك البلدان؛

(ب) تعينة التمويل اللازم (وكثيراً ما يتم ذلك بدعم من البلدان الدائنة الرئيسية وبمساهمات منها).

٦٧ - قد يتحقق هذا النهج إلى التحكم أكثر مما ينبغي في البلدان المديونة وإلى عدم تعكينها من الإدلة، برأيها في تحديد هدف الاستدامة لديونها. وفضلاً عن ذلك يفرض هذا النهج عيناً مفترطاً على القطاع الرسمي في توفير أموال الكفالة للدائنين من القطاع الخاص، دون إشراك مؤلاء الدائنين في ترتيب منصف لتقاسم الأعباء.

ألف - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

٦٦ - من الأمور المثيرة للقلق أن عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بطيء جداً؛ مرت سنتان منذ بدء المبادرة، ومع ذلك لم يستفد سوى بلد واحد (أوغندا) من الإمكانيات الكاملة لتخفيض الديون المنصوص عليها في المبادرة. ويبعدو من الجدول الزمني للتنفيذ أن ثلاثة بلدان، على أقصى تقدير، سيُنْظَرُ فيها كل سنة. وقد يعزى بطء العملية إلى عاملين:

- (أ) عدم توفر تمويل كافٍ لتسوية سريعة للحالات التي تبيّنت أهليتها؛
- (ب) تعقد العملية ذاتها، بمنهجيتها المعقدة لتحديد استدامة الدين ولاستباط إطار لتقاسم الأعباء فيما بين الدائنين.

٦٧ - وبغية تعجيل تنفيذ المبادرة، وإشراك جميع البلدان الفقيرة المؤهلة في عملية المبادرة بحلول عام ٢٠٠٠، على نحو ما تدعو إليه "ولاية موريشيوس"، يقترح:

- (أ) تبسيط تحليل استدامة الدين^(١) وإشراك المدينين إشراكاً تاماً في تحديد معايير الاستدامة (ملكية المدينين لتحليل استدامة الدين)؛
- (ب) تقصير فترة التنفيذ لفراجي البلدان: ينبغي تقصير الفترة الناصلة بين نقطة القرار (نهاية برنامج مرفق التكيف الهيكلي المعنز الأول) ونقطة الإكمال، لكي تصبح سنة واحدة؛
- (ج) أن يعين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قدرًا كافياً من الأموال بغية تأمين الاستعراض السريع لجمعى البلدان الفقيرة الشديدة المديونية المؤهلة بحلول عام ٢٠٠٠، مما قد ينطوي على بيع جزء من ممتلكات صندوق النقد الدولي من الذهب؛
- (د) أن يزيد المانحون الثنائيون مساهماتهم في الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية بغية السماح بمعالجة ديون المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي، بصورة ملائمة؛
- (ه) أن يجري، بخصوص أفتر البلدان ضمن البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، النظر على أساس الاستعجال في اتخاذ إجراءات أكثر جرأة، بما فيها تحويل كل الديون الثنائية الرسمية المتبقية إلى قروض وتصنيف كامل الديون المتبقية إذا لزم الأمر (انظر A/52/871-S/1998/318).

باء - محاولات معالجة الدين للبلدان المتوسطة الدخل

٦٨ - إن الحدوث المتكرر للأزمات المالية في البلدان النامية يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن درجة التمويل الرسمي الذي يصرف حالياً للاستجابة للأزمات الدين قد ارتفعت بسرعة وتوشك أن تصبح غير مستدامة. وقد أثار حجم مجموعات تدابير الأسعاف المالي في حد ذاته، والعدوى السريعة للأزمات السيولة، شكاً في قدرة صندوق النقد الدولي على تعبئة الأموال لحالات الطوارئ بالحجم الذي تحتاجه البلدان المنكوبة. وكما لاحظ السيد روبرت روبن وزير خزينة الولايات المتحدة، فإن عالماً تتتدفق فيه آلاف بلايين الدولارات عبر الأسواق الدولية في كل يوم، لا يمكن أن يتوفّر فيه، بكل بساطة، تمويل رسمي كافٍ للتصدي للأزمات التي يمكن أن تحدث^(١).

٦٩ - وبإضافة إلى ذلك، فإن هناك قلقاً من خطر أن تنشئ استراتيجية الكفالة الحالية مخاطر معنوية، وذلك على الأقل بالنسبة لبعض المقرضين الذين لم يرغموا على تحمل المخاطر الكاملة التي تتعرض لها الائتمانات التي منحوها. ويمكن أن يجعل تقديم المساعدة المالية الرسمية الدائنين والمستثمرين في حمى من تناقض القرارات الخاطئة وأن يزرع بذور الأزمات في المستقبل. وتم حديثاً الإعراب عن الحاجة إلى إشراك الدائنين من القطاع الخاص إشراكاً أكمل في تقاسم العبء الذي تنطوي عليه هذه الأزمات، وذلك في تقرير وزير مالية مجموعة الـ ٨ إلى رؤساء الدول المشاركين في مؤتمر قمة برمنغهام في أيار/مايو ١٩٩٨، كما أعرب عن ذلك مدير صندوق النقد الدولي ووزير خزينة الولايات المتحدة.

٧٠ - لاحظ تقرير مجموعة الـ ٨ أنه ستكون ثمة حاجة ملحة دائمة، في حالة حدوث أزمة، إلى العمل بسرعة لتحقيق استقرار الحالة، وأنه يجب إيجاد طرق يمكن أن يتم بها القيام بذلك دون ضمان ضمuni للديون المستحقة للقطاع الخاص.

٧١ - وقدمت اقتراحات عديدة لاستبatement أطر دولية تقوم على أساس عدد قليل من المباديء ومن شأنها أن:

- (أ) تسمح للمدين بمهلة زمنية في حين يكون بقصد إعادة تشكيل اقتصاده؛
- (ب) تتيح تمويلاً مؤقتاً (ولا سيما التمويل التجاري)؛
- (ج) تؤمن تقاسماً منصفاً للأعباء مع الدائنين من القطاع الخاص؛
- (د) تؤدي إلى إعادة تعاوض طويلة الأجل ومنتظمة بشأن الديون.

٧٢ - قدمت حجج تدعوا إلى أن يتم على الصعيد الدولي تطبيق إجراءات الإعسار التي كثيرة ما تنطبق على المؤسسات على المستوى القطري^(٤٠). وتخدم تلك الإجراءات هدفين اقتصاديين^(٤١). أولاً، من خلال تحديد قواعد بصورة مسبقة لتوزيع مدفوعات جزئية أو مرحلة بخصوص مطالبات ديون غير موفى بها على فئات مختلفة من الدائنين، تقلل تلك الإجراءات من عدم التيقن ومن المخاطر المعنوية. ثانياً، من خلال منح المدين حماية مؤقتة من دائرته وإمكانية الوصول إلى تمويل مؤقت، تمكن إجراءات الإعسار المؤسسة التي تتجاوز قيمتها الفعلية قيمتها المحددة لأغراض الإعسار منمواصلة العمل.

٧٣ - لقد تم بصورة عامة، وعلى أساس عديدة، رفض المقترح الداعي إلى إنشاء محكمة إعسار دولية للمدينين السياديين تكون لها سلطة أن تعلن تجميد الحالة وأن تتفاوض بشأن إعادة تشكيل الديون، وتعزز التكيف من جانب البلد المدين، وتنظم شروط التسوية وتتوفر تمويلاً مؤقتاً^{(٤٢)(٤٣)}. أولاً، لن يكون الدائنومن القطاع الخاص راغبين في التخلص عن حقوقهم في اللجوء إلى المحاكم الوطنية. ثانياً، يمكن أن يُفرز إنشاء محكمة دولية للدائنين وأن يرفع تكلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية. ثالثاً، يمكن أن تحل المحاكم الوطنية مكان إدارة شركة ما ويمكن أن تصادر أصولها؛ لا يمكن ولا يجوز تطبيق تلك الجزاءات على حكومات ذات سيادة.

٧٤ - وقد توجه الاهتمام، بالأحرى، إلى استنباط آليات عملية بقدر أكبر يشارك فيها الدائنومن القطاع الخاص وتمكن المدينين من الحصول على مهلة زمنية من خلال إعلان تجميد حالة الدين، في حين يحتفظون بإمكانية الوصول إلى التمويل المؤقت. ومن شأن هذه الآلية أن تنتهي على إقراض أكثر فاعلية يقوم به صندوق النقد الدولي رغم وجود متاخرات، وعلى إمكانية أن يستعمل المدينون المادة ثامناً - ٢ (ب) لصندوق النقد الدولي لتعليق المدفوعات وفرض ضوابط على تحويل العملات، وهو ما من شأنه أن يتضمن المبادئ الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه.

٧٥ - يلاحظ تقرير مجموعة الـ ١٠ المذكور آنفاً أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع العقود هو أن الشروط والاشتراطات يجب الوفاء بها بالكامل وفي حينها، وهو يؤيد ذلك المبدأ بقوة؛ ويقر في الوقت ذاته بأنه، في حالات استثنائية معينة، يجوز أن يكون تعليق مدفوعات الدين جزءاً من عملية لتسوية الأزمة وأن عمليات التعليق المؤقتة للدفع طريقة لكسب الوقت حين تحدث أزمة.

٧٦ - ويلاحظ التقرير أيضاً أنه يجب الإقرار بأنه، إذا شمل تعليق المدفوعات التزامات القطاع الخاص، فقد يتطلب ذلك استخدام ضوابط رسمية أو غير رسمية لصرف العملات. والهدف من اللجوء إلى هذه الضوابط هو التقليل من "المسارعة إلى الخروج" من جانب أصحاب المطالبات، ومن فيهم أصحاب المطالبات المحليون، الذين أصبحوا يعتقدون أن تعليق المدفوعات المتصلة بمطالباتهم يمكن أن يحدث قريباً.

٧٧ - وثمة حاجة إلى إطار رسمي ما لمنع المخاطر المعنوية المتعلقة بسلوك المدينيين وللسماح بعمليات تعلق المدفوعات التي تكون جزءاً من عملية إعادة التفاوض في إطار التعاون وعدم المجابهة بين المدينيين والدائنين^(٦٣). ولا توجد وسائل غير رسمية للموافقة مراجحة على قرارات المدينيين السياديين بتعليق المدفوعات. بيد أنه يبدو أن هناك بعض الاتفاق في وجهات النظر بأن سياسة الإقراض رغم وجود متأخرات تتبع بصورة كامنة لصندوق النقد الدولي والمجتمع الرسمي فرصة للتحكم في الأزمات من خلال إبداء الثقة في سياسات البلد المدين وفي احتمالات مستقبله الطويلة الأجل. ويوصي تقرير مجموعة الـ ١٠ بتوسيع نطاق تطبيق تلك السياسة، مع البقاء على وعي بضرورة توخي الحذر والإبقاء على مشروعية صارمة.

٧٨ - يشترط صندوق النقد الدولي بصورة عادية، حالياً، أن تكون جميع متأخرات المدينيين قد سُويت أو أن يكون التوصل إلى اتفاق وشيكاً بخصوص تصفية المتأخرات، قبل أن يجري صرف الأموال. ويضع الصندوق شروطاً لاستعداده إلى الإقراض رغم وجود متأخرات، أي أن الصندوق يواصل توفير التمويل للبلدان حتى لو كانت تلك البلدان متاخرة في تسديد الديون لبعض الدائنين من القطاع الخاص، بحيث أن البلد يجب أن ينفذ خطة للتكييف والإصلاح ويجب أن يسعى بنية صادقة للتوصل إلى إعادة تشكيل متفاوض بشأنها مع الدائنين. ومن شأن هذا الترتيب أن يشرك الدائنين من القطاع الخاص في التفاوض بشأن شروط إعادة التشكيل: يمكن أن يحسن توفير الدعم المالي من جانب الصندوق الموقف التفاوضي للمدين، ويمكنه، بالتكامل مع برنامج التكييف، أن يشعر الدائنين الذين لم تسدد لهم المدفوعات بأن أفضل طريقة لخدمة مصلحتهم هي التوصل بسرعة إلى اتفاق مع المدين. وفي الوقت ذاته، سوف يخفيض تعليق المدفوعات الاحتياجات الفورية من العملات الأجنبية ويختفيض بصورة هائلة حجم مجموعة تدابير الإسعاف. وينبغي أيضاً أن يستخدم صندوق النقد الدولي آلية صرف أكثر سرعة لتوفير رأس المال المتداول (تمويل التجارة) الذي سيلازم لكي يعمل البلد في إطار ذلك السيناريو.

٧٩ - ويمكن أن تجرى إعادة التفاوض الطويل الأجل بشأن الدين المستحق للمصارف التجارية في إطار نادي لندن. وينبغي النظر في إمكانية أن تشمل قائمة تخفيضات الديون في إطار خطة برادي "المدينيين الجدد".

٨٠ - وفي حالة السندات، لا يوجد أي إطار لإعادة التفاوض المنظمة بشأن هذه الضمادات للديون. إن مقترن مجموعه الـ ١٠ بإدراج أحكام خاصة في عقود الديون للسماح بالتمثيل الجماعي للدائنين، وبقيام أغلبية محددة بالتصويت على تعديل أحكام العقد، وبفرض تقاسم العائدات من عمليات تسديد الديون، جديرة بأن ينظر فيها بعناية. ورغم أن تلك الاقتراحات تشير عدداً من الاشتغالات التي ينبغي النظر فيها، فهي يبدو أنها توفر وسيلة معقولة وعملية لتسهيل المناقشة بين الدائنين والمدينيين عقب اندلاع أزمة مالية، حين يمثل أصحاب السندات أغلبية المجموعة الدائنة. بيد أنه، على نحو ما لوحظ، سيتعين تطبيق إدراج هذه الأحكام بصورة متسقة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء بغية تضادي إعطاء انطباع سلبي الذي قد ينشأ عن إدراجها في ظروف أخرى^{(٦٤)(٦٥)}.

الحواشي

- (١) من المسلم به عاماً أن نسبة الدين إلى الصادرات التي تتجاوز ٢٠٠ في المائة ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات التي تتجاوز ٢٠ في المائة تنبئ بمشاكل مدروسة خطيرة.
- (٢) يستند تحليل البلدان الآسيوية الخمسة وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة، في هذا الفرع، إلى البيانات المتاحة التي نشرها مصرف ج. ب. مورغان في نشرة الأسواق المالية العالمية، بالشكل الذي استنسخت به في الجدول ٢ أدناه. ولم يُسْتَهِنْ بهذه البيانات بالضرورة قابلة للمقارنة مع بيانات البنك الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالديون القصيرة الأجل. ولا تشمل بيانات البنك الدولي جمهورية كوريا كما لا تشير إلى تقديرات عام ١٩٩٧ بالنسبة لفرادي البلدان. ولذا، تستخدم تقديرات مصرف ج. ب. مورغان، هنا، نظراً لأنها تبين مجموعة متساوية من البيانات يمكن استخدامها لأغراض التحليل المقارن لعشر بلدان.
- (٣) لمزيد من الدقة يمثل رقم احتياطيات النقد الأجنبي ذي الصلة مبلغ احتياطيات النقد الأجنبي الحر، فيما عدا الالتزامات الناجمة عن معاملات سوق النقد الأجل.
- (٤) يؤيد الدائنون في نادي باريس في أغلب الأحوال شروط إعادة الجدولة التي تفترضها الإسقاطات المالية لصندوق النقد الدولي، وهو ما يترك للدولة المديونة مساحة تفاوض ضئيلة للغاية مع دائنٍ نادي باريس عند اجتماعها بهم.
- (٥) لفت الأونكتاد في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ انتباه المجتمع الدولي للعبء الثقيل للديون المتعددة الأطراف؛ انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣ و ١٩٩٥.
- (٦) للاطلاع على سرد وافٍ لاستراتيجيات الدين في الثمانينات انظر تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعروف: "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: خيارات تخفيض عبء المديونية"، ١٩٩٠.
- (٧) يقدر صندوق النقد الدولي أن البلدان متوسطة الدخل التي خرجت من نادي باريس أحرزت تقدماً مهماً في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية عزز سبيل وصولها إلى التمويل الأجنبي الخاص؛ انظر صندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي في البلدان النامية، ١٩٩٨، الجدول ١٤، الصفحة ٣١.
- (٨) البلدان الأحد عشر التي تلقت معاملة تتعلق بمجموع المديونية هي مصر وبولندا في عام ١٩٩١ (بتخفيض للدين بنسبة ٥٠ في المائة بالقيم السارية)، وأوغندا وبوليفيا في عام ١٩٩٥ (بتخفيض للدين بنسبة أولية قدرها ٧٧ في المائة رفعت فيما بعد إلى ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٨)، بنن وبوركينا فاسو وغيانا ومالي في عام ١٩٩٦ (بنسبة تخفيض ٦٧ في المائة)، وببرو (وقع اتفاق في عام ١٩٩٦، على أن يعاد تحديد مجموع الدين في عام ١٩٩٩)، الاتحاد الروسي (وقع اتفاق في عام ١٩٩٧ على أن يعاد تحديد مجموع الدين في عام ١٩٩٨)، والستغال في عام ١٩٩٨ (بنسبة تخفيض ٦٧ في المائة).

الحواشي (تابع)

(٩) للاطلاع على وصف منصّل لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية انظر بوت و ك. ثفي: "تحفييف مديونية البلدان محدودة الدخل ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية"، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي، WP/97/24 (واشنطن العاصمة، آذار / مارس ١٩٩٧).

(١٠) للاطلاع على تقدّم مفاهيم الاستدامة في خدمة الدين المستخدمة في مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية انظر، الأونكتاد، أقل البلدان نموا، تقرير عام ١٩٩٧، الصفحة ٣٤.

(١١) يعتمد هذا الجزء على تقرير البنك الدولي المعنون: "تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٨" التذييل ٣، "إعادة هيكلة الديون التجارية"، الصفحات ٨٣-١٠٢.

(١٢) ورد هذا التقدير للدين القصير الأجل في الصحافة، وهو مختلف عن قيمة الدين القصير الأجل الذي أبلغ عنه مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢) والذي يظهر مبلغ ٢٨,٦ بليون دولار؛ وتنم الفوارق بين التقديرات عن الصعوبات في جمع معلومات صحيحة عن الدين القصير الأجل.

Thailand prepares 'drastic measures' to prop up banks", Financial Times, 3 August 1998 (انظر ١٣)
. and "Thai bail-out plan seeks to lure foreign investors", Financial Times, 6 August 1998

(١٤) ورد هذا التقدير للدين القصير الأجل في الصحافة وهو مختلف عن مبلغ ٥٢,٨ بليون دولار الذي قدره مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢). وتنطبق هنا الملحوظة الواردة في الحاشية ١٢. وقد كان القدر الحقيقي ل الدين جمهورية كوريا القصير الأجل في نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ ١٩٩٧ موضع تشكك. وفي نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ أعلنت سلطات جمهورية كوريا أن الرقم الفعلي كان يبلغ ١٠٠ دولار. وفي تلك الحالة، فقد غطت مجموعة تدابير الإسعاف زهاء ٦٠ في المائة من الدين الخارجي القصير الأجل.

(١٥) يمثل هذا المبلغ التقدير الحالي للدين القصير الأجل على نحو ما ورد في الصحافة؛ وهو مختلف بصورة ملحوظة عن تقدير ٣٦,٨ بليون دولار الذي أظهره مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢).

"Indonesia on track for debt rescheduling", Financial Times, 23 July 1998; Donors (انظر ١١)
. agree \$7.9 billion more for Indonesia", Financial Times, 31 July 1998

(١٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، سيصدر قريبا.

(١٨) انظر Proposals to simplify debt sustainability criteria by using the debt stock concept instead
of the present value concept and by using simple debt service ratios have been made in UNCTAD, Trade
.and Development Report 1977, Box 3, p.50

الحواشي (تابع)

(١٩) انظر Statement by United States Treasury Secretary to IMF Interim Committee, Treasury News, 16 April 1998.

(٢٠) يتضمن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" الذي سيصدر قريباً مناقشة بشأن إمكانية تطبيق إجراءات ومبادرات لإعسار على تسويات الديون الدولية.

(٢١) تقرير مجموعة الـ ١٠ عن تسوية أزمات السيولة للدول ذات السيادة الصادر في أيار/مايو ١٩٩٦، قد ناقش أيضاً خيارات عديدة للتسوية المنظمة لتسويات الديون.

(٢٢) انظر Peter B. Kenen, Lawrence H. Summers, William R. Cline, Barry Eichengreen, Richard Portes, Arminio Fraga and Morris Goldstein, "From Halifax to Lyon: What has been done about crisis management?", Essays in International Finance, No.200 (Princeton University, October 1996)

(٢٣) يجري أحياناً التمييز بين قرارات التعليق الانفرادي للدفع من جانب المدينين وتلك التي تتخذ بموافقة صريحة أو ضمنية من الدائنين.

(٢٤) انظر RICHARD BARRY EICHENGREEN بعلم "MANAGING THE NEW MEXICO" بقلم B. Keren et al, PORTES منشورات المذكور.

الجدول ١

الدائن الخارجي للبلدان العربية
(بيانات دوارات الولايات المتحدة)

البلدان العربية	الإجمالي (٢)	الإجمالي (٣)	مجموع الدين المحلي	أفربيها جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية	لدولها وأسيا الوسطى
المجموع الكلي للديون (٤)	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
الديون الطويلة الأجل	٣٧٠,٨	٣٧٠,٧	٣٧٠,٧	٣٧٠,٧	٣٧٠,٦	٣٧٠,٧
الدين العام	٣٧٠,٧	٣٧٠,٦	٣٧٠,٦	٣٧٠,٦	٣٧٠,٥	٣٧٠,٦
دائن القطاع غير المضمونة من القطاع العام والديون المضمونة من القطاع الخاص	٣٧٠,٦	٣٧٠,٥	٣٧٠,٥	٣٧٠,٥	٣٧٠,٤	٣٧٠,٥
السداد	٣٧٠,٣	٣٧٠,٣	٣٧٠,٣	٣٧٠,٣	٣٧٠,٣	٣٧٠,٣
الدائن المتصدر الأجل	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢	٣٧٠,٢
مطابقات المدفوعة وأصل الدين	٣٧٠,١	٣٧٠,١	٣٧٠,١	٣٧٠,١	٣٧٠,١	٣٧٠,١
تحدة الدين	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠
مطابقات الدين (رسبة مئوية)	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠
خدمة الدين المصادرات	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠
مجموع الدين الناتج القوسي الإجمالي	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠
الدين العصير الأجل / الاجماليات	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠
الدين العصير الأجل / الدين متعدد	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠	٣٧٠,٠

- (١) المعدل: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٦.
 (٢) تحمل شرق آسيا وجنوب الصحراء وتونس والجزائر والمغرب.
 (٣) تحمل أفربيها جنوب الصحراء وتونس والجزائر والمغرب.
 (٤) تحده.
- (٥) تشمل استخدام انتشار صندوق النقد الدولي.

الديون الخارجية لخمسة بلدان من أمريكا اللاتينية متوازنة الدخل

(一九四九年)

(بيان وزير الولايات المتحدة)

الخطيب	١٩٩٦	١٩٩٧
المجموع الكلي للدعاون	٥٢,٣	٥٦,٣
الدين المطلوب الأجل	٣٩,٧	٤٣,٧
الدين القصير الأجل	١٦,٦	١٣,١
مطشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الفارجي العالج	٥٧	٦٧
الفرعي الاجتماعي		
الدين المازجسي	١١	١٠٦
المقدرات	٦	٦
مدفع عصارات الشاذلية		
المقدرات	١	١
الدين القصير الأجل		
الإذاعيات	١٣	١٣

مقدمة	١٩٩٧	١٩٩٦
المجموع الكلي للدعاوى	٦٤	٦٦,٧
الدعاوى الطعن فى الأجل	٣٠,٨	٣١,٩
الدعاوى القاصر أو قبل	١١,٦	١٤,٨
مطشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي /الإنفاق	٥٣	٤٣
الدعاوى الإجمالي	٤٣	٤٣
الصلوات	٤٣	٤٣
مدفععات الطائدة	١	١
الصلوات	٢	٢
الدين العقدي (الأجل)	١	١
الاحتياطي	٦	٦

١٠٩	الاحتياطيين المقدرات	٧	الصادرات المقدرات	١٦٤	الدين الخارجي الدولي والمحلي	٥	الدين الخارجي الدولي والمحلي	٥١	النفط النفط الخام	٧	النفط الخام النفط الخام	١١١	النفط الخام النفط الخام	١٣	النفط الخام النفط الخام	٧٦	الدين المصدر الدين المصدر	٤٨,١	الدين العدول الأول	١٠,٣	المجموع الكافي للديون	٩٨,٧	١٩٩٦	٥٩٩٧	تايلاند
-----	-------------------------	---	----------------------	-----	---------------------------------	---	---------------------------------	----	----------------------	---	----------------------------	-----	----------------------------	----	----------------------------	----	------------------------------	------	--------------------	------	-----------------------	------	------	------	---------

نوع الدين	المقدار	الدين	المقدار	المجموع الكلي للدين	سنة
الدين العدول الأجل	٥٦,٥	٨٣,٨	١٣٧,٦	١٩٩٧	
الدين العبور الأجل	٨٧,٧	٦٤,٢	١٤٠,٢	١٩٩٦	
الدين العدول شهارات الدين (رسمية ملوكية)	٨٧,٧	٣٤	١٣٧,٦	١٩٩٧	
الدين العبور الأجل	٦٤,٢	٣٤	٦٤,٢	١٩٩٦	
الدين العدول شهارات الدين (رسمية ملوكية)	٨٧,٧	٨٣	٨٣	١٩٩٦	
الدين العبور الأجل	٦٤,٢	٣٤	٦٤,٢	١٩٩٧	
الدين العبور الأجل / الدين العبور المقدار	٢٥٨	٤٥	٤٥	١٩٩٧	

فترة الدراسة	السنة	العنوان
الاستبيان	١٤	الذين يتعذر الحصول على معلوماتهم
الاستبيان	١٣	عدم توفر معلومات الدارسين
الاستبيان	١٢	الصادرات الخارجية
الاستبيان	١١	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	١٠	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٩	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٨	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٧	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٦	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٥	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٤	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٣	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	٢	الذين ينجزون المهمة
الاستبيان	١	الذين ينجزون المهمة

شنبه	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠
المجموع الكلي للدعاون	٣٦٤	٣٩٧	٤٥٦
الدعاين الطالبون الأهل	٦١٨	٦٣٣	٧٦٣
الدعاين العصبراء الرجال	٤١٧	٤٣٥	٥٢٥
موقوفات الدعاين (عسبة مقطورة)	٣٣	٣٣	٣٣
الدعاين الخارجيين للنتائج	٣٣	٣٣	٣٣
الدعاين العاملين في المساعدات	١١٥	١١٦	١١٧
موقوفات العاشرة	٧	٧	٧
المصلدات	١	١	١
الدعاين العصبراء الرجال	١٨	١٨	١٨
الإحصائيات			

البرازيل	*%	النوع	البيان
١٩٦٧	١١٦١	المجموع الكلي للديون	١٦٥٣
٨٥	٤٦	الدين العطيل الأجل	١٦٢٩
٢١	٣٦	الدين العصير الأجل	٦٣٧
٤٦	٥٢	الدولاريات المشترات الدين (تنمية ملوكية)	٥١
٣٦	٥٠	الديون العاملية (الدائن) للمغاربيين (المغاربيين الدائنين)	٤٦
٢١	٤٩	الدين العطيلي الأجنبي المغاربي (المغاربي)	٤٦
٣٦	٣٦	الديون العاملية المغاربة (المغاربة)	٣٦
٢١	٢١	الديون العصير المغاربة (المغاربة)	٢١
٤٦	٤٦	الديون العطيلي المغاربي (المغاربي)	٤٦

المصدر: ج- بـ. موعد غنـ: الأسواق العالمية، الرابع الثالث من عام ١٩٩٨.

二

الجدول ٣

الديون الخارجية للبلدان المتقدمة الشديدة المديونية
١٩٩١-١٩٩٢

(ببليون دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٤٥,١	٢٥٤,٧	٢٤٦,٥	٢٣٥	٢٢٨,٧	المجموع الكلي للديون
٢٠١,٣	٢٠٩,٤	٢٠٥,١	١٩٠	١٩١,٧	الديون الطويلة الأجل
١٩٥,٦	٢٠٤,٦	٢٠٠,٤	١٩٠	١٨٧,٩	ديون القطاع والديون المضمونة من القطاع العام
٥,٦	٤,٨	٤,٧	٤,٩	٤,٨	ديون القطاع الخاص غير المضمونة
٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٦	السدادات
٢٥,٧	٣٦,٨	٣٤	٢٢,٧	٢٠,٤	الديون القصيرة الأجل
٨٠,٧	٨٣,٢	٧٤,٦	٦٤,١	٥٢,٥	متاخرات الفائدة وأصل الدين
١١,١	١١,٨	٩,٢	٧,٧	٩,٨	خدمة الدين
					مؤشرات الدين (نسبة مئوية)
١٥,٩	٢٠,٤	١٨,٩	١٦,٦	٢٠,٥	خدمة الدين/ال الصادرات
٣٤٢,٧	٤٣١,٤	٤٩٣,٤	٤٩٤,٨	٤٦٠,٧	مجموع الدين/ال الصادرات
١٢٦,٧	١٤٨,٤	١٦٥,٧	١٥٤,٤	١٤٠,٧	مجموع الدين/ الناتج القومي الإجمالي

المصدر: مقتبس من وثائق رسمية مختلفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ٤

مبادرة البلدان القتيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة

المجموع التقديري: القيمة الإسمية لخفض خدمة الدين (ملايين الدولارات)	تاريخ الإكمال	تاريخ البداية	التاريخ بالنسبة لنادي باريس	البلدان التي عولجت ديونها الكلية في إطار نادي باريس
٦٥٠	نيسان/أبريل ١٩٩٨	نيسان/أبريل ١٩٩٧	شباط/فبراير ١٩٩٥	أوغندا
٦٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	بوليفيا
٥٠٠	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	أيار/مايو ١٩٩٦	غيانا
-	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	أيار/مايو ١٩٩٦	مالي
٤٠٠	٢٠٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	حزيران/يونيه ١٩٩٦	بوركينا فاصو
-	دين مستدام	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		بنن
-	دين مستدام		حزيران/يونيه ١٩٩٨	السنغال
				البلدان التي حصلت على إعادة جدولة للتفق من نادي باريس
-	محتملة (٢٠٠٢)	١٩٩٩	وشيكو	غينيا - بيساو
٨٠٠	آذار/مارس ٢٠٠١	آذار/مارس ١٩٩٨	نيسان/أبريل ١٩٩٨	كوت ديفوار
٢٩٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	نيسان/أبريل ١٩٩٦	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	موزambique

المصدر: مقتبس من وثائق رسمية مختلفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ٥

توزيع القروض من المصادر التابعة لمصرف التسويات الدولية،
والتي قدمت تقارير، في بلدان متقدمة من آسيا

المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية						المجموع	المركز بالنسبة إلى المجموع الكلى للمجموعة		
التوزيع يحسب لجل استحقاق السادس			التوزيع يحسب القطاع						
قطاع خاص غير مصرفي	مصارف عام	مصارف	أكثـر من ستين	أكـثر من سـنة وحتـى ستـين	أو أقـل من سـنة				
نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة						بلايين دولارات الولايات المتحدة	المركز بالنسبة إلى المجموع الكلى للمجموعة		
٤٧,٣	٩,٨	٤٢,٦	٢١,١	٥,٥	٦٢,٣	٢٣٧,٨	منتصف ١٩٩٦		
٤٧,٦	٩,٠	٤٢,٣	٢٢,٩	٥,٦	٦١,٥	٢٦٧,٠	نهاية ١٩٩٦		
٤٨,٥	٧,٤	٤٤,٠	٢٢,٩	٤,٩	٦٢,٢	٢٨٩,٤	منتصف ١٩٩٧		
٥١,٨	٧,٤	٤٠,٧	٢٤,٠	٥,٤	٦٠,٦	٢٨١,٠	نهاية ١٩٩٧		
							أندونيسيا		
٦٦,٢	١٢,٤	٢٠,٥	٢٢,٩	٧,٠	٦٠,٠	٤٩,٣	منتصف ١٩٩٦		
٦٦,٢	١٢,٥	٢١,٢	٢١,٩	٧,٥	٦١,٧	٥٥,٥	نهاية ١٩٩٦		
٦٧,٧	١١,١	٢١,١	٢٦,٩	٧,٠	٥٩,٠	٥٨,٧	منتصف ١٩٩٧		
٦٨,١	١١,٨	٢٠,١	٢٣,١	٧,٣	٦٠,٧	٥٨,٤	نهاية ١٩٩٧		
							تايلند		
٥٦,٤	٣,١	٤٠,٣	٢٥,٢	٥,٩	٦٨,٩	٦٩,٤	منتصف ١٩٩٦		
٥٩,٦	٢,٣	٣٦,٩	٢٨,٠	٧,٩	٦٠,٢	٦٠,١	نهاية ١٩٩٦		
٥٩,٥	٢,٨	٣٧,٦	٢٧,٧	٧,٧	٦٠,٧	٦٩,٤	منتصف ١٩٩٧		
٦٦,٧	٣,٠	٢٠,٤	٢٧,٠	٧,١	٦٠,٩	٥٨,٨	نهاية ١٩٩٧		
							الفلبين		
٤٢,٦	٢٠,٤	٣٢,٠	٤٠,٠	٦,٩	٥٥,١	١٠,٨	منتصف ١٩٩٦		
٤٠,٠	٢,٥	٣٩,٥	٣٧,٥	٦,٣	٥٨,٢	١٣,٣	نهاية ١٩٩٦		
٤٨,٠	١٢,١	٣٨,٩	٣٨,٩	٦,٣	٥٨,٨	١٤,١	منتصف ١٩٩٧		
٤٢,٤	١٢,٣	٤٠,٣	٢٧,٤	٦,٢	٦٠,٤	١٩,٧	نهاية ١٩٩٧		
							كوريا الجنوبية		
٢٧,٤	٦,٧	٧٠,٧	٧٥,٣	٦,٩	٧٠,٨	٨٨,٠	منتصف ١٩٩٦		
٢٨,٣	٥,٧	٧٠,٩	٧٨,٤	٦,١	٧٧,٥	١٠٠,٠	نهاية ١٩٩٦		
٢٠,٦	٤,٢	٧٠,١	٧٨,١	٦,٠	٧٧,٩	١٠٤,٤	منتصف ١٩٩٧		
٣٦,٣	٤,٢	٥٩,٤	٦١,٣	٥,٥	٦٢,١	٩٤,٢	نهاية ١٩٩٧		
							مالزيا		
٦٠,٥	١١,٤	٧٨,١	٦٧,١	٦,١	٤٩,٧	٢٠,١	منتصف ١٩٩٦		
٦١,٨	٩,٠	٧٩,٣	٦٧,٠	٦,٢	٥٠,٢	٢٢,٧	نهاية ١٩٩٦		
٥٧,١	٧,٤	٧٦,٤	٦١,٤	٦,١	٥٦,٤	٢٨,٨	منتصف ١٩٩٧		
٥٧,٨	٧,٣	٧٥,٨	٦٣,٦	٦,٢	٥٣,١	٢٧,٥	نهاية ١٩٩٧		
							بلدان أخرى		
٤٤,١	١٣,٥	٤٢,٢	٣٥,٥	٦,٤	٥٨,١	١٠٠,٧	منتصف ١٩٩٦		
٤٠,٩	١٢,٨	٤١,١	٢٧,٧	٦,٣	٥٦,١	١٠٥,٩	نهاية ١٩٩٦		
٤٦,٠	١٠,٨	٤٢,١	٣٦,٥	٦,١	٥٨,٥	١١٥,٠	منتصف ١٩٩٧		
٤٨,٩	٩,٣	٤١,٧	٢٧,٢	٥,٠	٥٧,٨	١٢٢,٦	نهاية ١٩٩٧		

المصدر: مصرف التسويات الدولية.

الجدول ٦

توزيع القروض من المصادر التابعة لمصرف التسوية الدولي،
والتي قدمت تقارير، في بلدان مختلفة من أمريكا اللاتينية

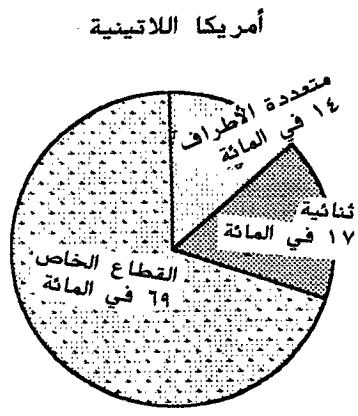
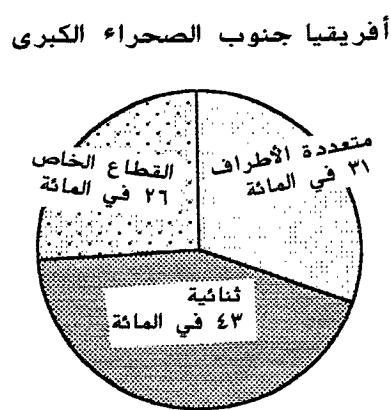
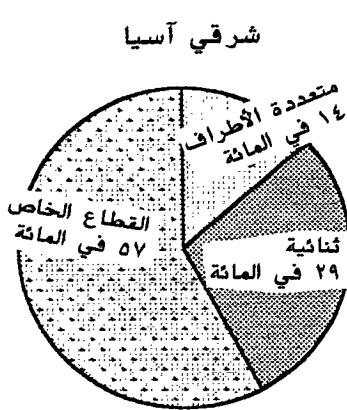
المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية						المركز بالنسبة إلى	
التوزيع بحسب القطاع			التوزيع بحسب أجل استحقاق السداد				
قطاع خاص غير مصري في	قطاع عام	مصارف	أكبر من سنتين	أكبر من سنة و حتى سنتين	سنة كاملة أو أقل من سنة		
نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة						(بلياردين دولارات الولايات المتحدة)	
٤٦,٤	٢٨,٩	٢٤,٥	٤١,١	٥,٨	٥٣,١		المجموع الكلي
٤٧,٧	٢٧,٩	٢٤,٢	٤٠,٤	٧,٠	٥٣,٧	٢٤٢,٤	منتصف ١٩٩٦
٥٠,٥	٢٥,٦	٢٢,٧	٤٣,٨	٢,٩	٥٢,٣	٢٥١,١	نهاية ١٩٩٦
٥٢,٦	٢١,٢	٢٦,٠	٤٠,٨	٤,٤	٥٤,٨	٢٨٣,٠	منتصف ١٩٩٧
							نهاية ١٩٩٧
الأرجنتين						(بلياردين دولارات الولايات المتحدة)	
٥٥,٢	٢٦,٦	١٨,٢	٤٠,٢	٧,٥	٥٣,٤	٣٩,٤	منتصف ١٩٩٦
٥٦,٨	٢٢,٦	١٩,٦	٣٧,٠	٧,٧	٥٦,٣	٤٤,٨	نهاية ١٩٩٦
٥٧,٧	٢٢,٧	١٩,٧	٤٢,٥	٣,٧	٥٣,٨	٤٤,٤	منتصف ١٩٩٧
٦١,٢	١٨,٦	٢٠,٢	٣٧,٦	٥,٣	٥٧,٢	٦٠,٤	نهاية ١٩٩٧
البرازيل						(بلياردين دولارات الولايات المتحدة)	
٤٤,٢	٢٥,٢	٣٠,٥	٣٧,٥	٤,٨	٥٧,٧	٦٢,٢	منتصف ١٩٩٦
٤٢,٨	٢٦,٣	٣٠,٩	٣٢,٣	٤,٧	٦٢,٠	٦٧,٩	نهاية ١٩٩٦
٤٦,٢	٢٢,٩	٣٠,٨	٣٤,٧	٣,١	٦٢,٢	٧١,١	منتصف ١٩٩٧
٤٥,١	١٩,٢	٣٥,٥	٣٢,٣	٣,٥	٦٤,١	٧٦,٣	نهاية ١٩٩٧

المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية							المركز بالنسبة إلى	
التوزيع بحسب القطاع			التوزيع بحسب أجل استحقاق السداد			المجموع		
قطاع خاص غير مصرفي	قطاع عام	مصارف	أكثر من سنتين	أكبر من سنتين و حتى سنتين	سنة كاملة أو أقل من سنة			
(نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة)							(ببلايين دولارات) الولايات المتحدة)	
٦٣,١	١٢,٠	٢٤,٩	٣٦,٠	٦,٣	٥٧,٧	١٣,٥	شيلي	
٦٤,٤	١١,١	٢٤,٤	٤٢,٧	٧,٠	٥١,٢	١٥,٢	منتصف ١٩٩٦	
٧٣,٣	٩,٨	١٦,٨	٥٢,٨	٣,٨	٤٣,٣	١٧,٦	نهاية ١٩٩٦	
٧٤,٣	٨,٧	١٧,٠	٤٤,٣	٥,٩	٤٩,٨	٢١,٢	منتصف ١٩٩٧	
							نهاية ١٩٩٧	
فنزويلا							-	
٤١,٦	٥٣,٤	٥,٠	٦٩,١	٨,٢	٢٢,٧	١١,٠	منتصف ١٩٩٦	
٤١,٨	٥١,٠	٧,٢	٦٥,٠	٦,٦	٢٨,٤	١١,١	نهاية ١٩٩٦	
٣٨,٨	٥٠,٢	١٠,٨	٦٦,٧	٣,٥	٢٩,٩	١٢,١	منتصف ١٩٩٧	
٤٢,٢	٤٣,٢	١٣,٦	٥٧,٣	٤,٣	٣٨,٤	١٢,٢	نهاية ١٩٩٧	
							-	
المكسيك							-	
٤١,١	٣٦,٦	٢٢,٣	٤٥,٩	٧,٣	٤٧,٨	٥٧,٠	منتصف ١٩٩٦	
٤٣,٤	٣٧,١	١٩,٥	٤٨,٧	٧,٧	٤٤,٧	٦٠,١	نهاية ١٩٩٦	
٤٥,٥	٣٥,٦	١٨,٨	٥٠,٢	٤,٣	٤٥,٥	٦٢,١	منتصف ١٩٩٧	
٤٧,٩	٣٠,١	٢٢,٠	٥١,٣	٤,١	٤٤,٦	٦١,٨	نهاية ١٩٩٧	
							-	
بلدان أخرى							-	
٤٤,٣	٢٤,٦	٣٠,١	٣٤,٣	٥,٣	٦٠,٤	٣٦,٧	منتصف ١٩٩٦	
٤٧,٧	٢١,٨	٢٩,٤	٣٧,٨	٦,١	٥٦,١	٤٣,٣	نهاية ١٩٩٦	
٥١,٣	١٨,٤	٢٩,٦	٤١,٠	٤,٨	٥٤,٢	٤٣,٧	منتصف ١٩٩٧	
٥٢,٨	١٦,٣	٣٠,٣	٣٩,٣	٤,٥	٥٦,٢	٥١,١	نهاية ١٩٩٧	

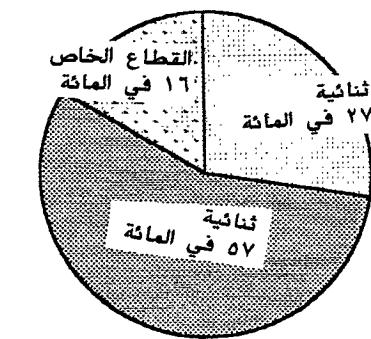
المصدر: مصرف التسويات الدولية.

تكوين الديون الطويلة الأجل حسب المنطقة (١٩٩٧)

(نسبة مئوية)



البلدان المنخفضة الدخل
الشديدة المديونية ، ١٩٩٦



بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية، تشير بيانات الديون الطويلة الأجل إلى عام ١٩٩٦.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استناداً إلى بيانات البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٨.
